بسم الله الرّحمن الرحيم

September 1999. Issue No. 200
العدد ٢٠٠، سبتمبر ١٩٩٩م، جمادى الأولى/جمادى الثانية ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

٢٤ عاما على تعليق الدستور وحل البرلمان: آن الاوان لالغاء القرار المشؤوم

اكدت وقائع الدورة الثانية والخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان في جنيف ان المواجهات السياسية بين شعب البحرين والحكومة تمتد عبر المكان، مثلما ان ربع القرن الماضي كان تاكيدا بان الصراع مستمر عبر الزمان. وثمة قضية تمتد عبر الزمان والمكان لا بد ان تكون جذورها عميقة ووجوه الخلاف فيها متشعبة. ولا شك ان الغاء العمل بالدستور وحل المجلس الوطني يشكلان جوهر الازمة. ورئيس الوزراء يعرف ذلك جيدا، ولذلك فهو متمسك بسياساته التي فرضها على البلاد منذ استقلالها، ومستعد للتضحية بالبلاد وانجازاتها من اجل الحفاظ على موقعه وموقفه. وحتى الآن لم يبد رئيس الوزراء اية مرونة في التعامل مع شعب البحرين، وما حدث من افراجات محدودة في الشهرين الماضيين ليس سوى خضوع للضغوط الدولية التي مارستها جهات عديدة في العالم. ولقد ابتهج الشعب الشهر الماضي عندما ادرك ان تضحياته في الداخل وجهود ممثليه في الخارج قد أرغمت الحكومة على التراجع عن بعض السياسات التي كانت تمثل لديها «ثوابت» اساسية لا يمكن المساومة عليها. ولقد نجح الشعب مثلا في ارغام الحكومة على التوقيع على معاهدة منع التعذيب، وهي خطوة كبيرة في بلد انتهجت حكومتها التعذيب سياسة ثابتة على مدى ربع قرن. وأدى الاصرار الشعبي الى ارغامها مرة اخرى على رفع التحفظ عن المادة ٢٠ من المعاهدة، وأصبح مهندسو التعذيب في السجون مكشوفين للمجموعة الدولية. فمن الآن فصاعدا أصبح الجلادون امثال عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وفوقهم جميعا توماس برايان وايان هندرسون، عرضة للعقاب الدولي اذا أحسن الشعب الاستفادة من الظروف.

وجاء اطلاق بعض الموقوفين والذين أنهوا فترات سجنهم تتويجا للجهود التي بذلها ممثلو شعب البحرين في الخارج. وسواء كانت الافراجات تعبيرا عن رغبة الامير في بدء عهد أنظف من عهد والده ام انها خضوع للرغبة الدولية والرغبة في تحاشي الغضب العالمي، فان رئيس الوزراء بالتاكيد لم يكن من المتحمسين لمثل تلك الخطوة التي يعتبرها تنازلا لشعب البحرين الذي لا يعترف أصلا باي حق له. كما ان تلميحات الحكومة بعزمها التوقيع على العهود الدولية حول الحقوق السياسية والمدنية مؤشر على قوة تاثير النشاط الشعبي، وان قضية الشعب قد وصلت الى أعلى دوائر القرار الدولي. وهذا يؤكد ان التضحيات الجسيمة التي قدمها ابناء البحرين على طريق الحرية والكرامة لم تذهب هدرا، وان التغيير الى الافضل يتطلب المزيد من التضحيات الكبيرة. وقد أكد الحقوقيون ان وراء ترحيبهم بالافراجات والتغييرات المحدودة هناك شكوك عميقة بان النظام لم يتخير طواعية وان امام شعب البحرين طريقا طويلا من العمل والتضحيات لتحقيق التغيير المطلوب. فرئيس الوزراء الذي اعتمد سياسات الاذلال واهانة المواطنين لن يتراجع عن تلك السياسات بسهولة، وانه قد يقبل ببعض الاجراءات بمرارة وكأنه يشرب السم،

ومن بين الحقائق التي اكدتها حلبة الصراع في جنيف ان للبحرين ملفات ضخمة لدى المنظمات الحقوقية الدولية ومنها اللجان الحقوقية بالامم المتحدة، وهي ملفات قديمة وتحوي وثائق مهمة حول انتهاكات حقوق الانسان. ويعتقد خبراء الامم المتحدة انهم حققوا انجازا كبيرا عندما أرغموا ممثلي الحكومة خلال دورة العام الماضي على تقديم التعهدات بتحسين اوضاع حقوق الانسان، واتبعوها هذا العام بالمزيد من التعهدات والتصريحات. ومع ان اكثرهم يعتقد بخواء تلك التعهدات، خصوصا انهم اعتادوا على صدور مثلها من قبل الحكومات القمعية في العالم فانهم يؤكدون انها مؤشر لانتصار سياسة الضغط والتهديد باصدار قرارات دولية ضد حكومة البحرين. ويرون ان القرار التاريخي الذي صدر قبل عامين كان بداية انتصار الارادة الشعبية والدولية واندحارا لعقلية التعذيب وانتهاك حقوق الانسان. وبالتصديق على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب اصبح الوضع مهيا للضحايا لتقديم شكاواهم للجهات الدولية المعنية. وهذه المرة سوف يكون جزاء الجلادين قاسيا لانه سيجعلهم خاضعين للقضاء الدولي، وسوف يحاصرون اينما ذهبوا. واذا كان البعض يعتقد ان قضية بينوشيه حادثة معزولة وانها لن تتكرر، فان ملاحقة عزت ابراهيم، نائب الرئيس العراقي، عندما ذهب الشهر الماضي الى النمسا للعلاج تؤكد ان هناك الآن وعيا دوليا بضرورة الاقتصاص من المعذبين اينما كانوا. ومن الآن

○ شهدت قاعات الامم المتحدة في جنيف الشهر الماضي نشاطا محموما من قبل وفد حكومة البحرين الضخم يهدف لاقناع العالم بعدم وجود انتهاكات صارخة لحقوق الانسان في البحرين. جاء ذلك بعد ان مهدت الحكومة لحملتها الدعائية باطلاق سراح بعض الموقوفين والسجناء الذين قضوا فترات الحكم التي أصدرتها عليهم العائلة الحاكمة من خلال محكمة امن الدولة. وكان وفد البحرين الرسمي هوالاكبر عددا من بين جميع وفود دول العالم، وكان من بين افراده مسؤولون بمكاتب مهمة في الحكومة . وحمل لواء الدفاع عن رئيس الوزراء شخص اردني اسمه غسان شيخوه. ولتاكيد الانطباع بعزم الحكومة على تحسين ملفها في مجال حقوق الانسان أصدرت الحكومة قبل يوم واحد من انعقاد الدورة قرارا يرفع تحفظها على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب. ووزع اعضاء الوفد اوراقا ومنشورات كثيرة تحمل قدرا كبيرا من الدعاية لصالح جهاز التعذيب. ومع ذلك فقد وقفت منظمات حقوقية عديدة بجانب شعب البحرين وطالبت الحكومة بالتخلي عن تلك الاساليب في التعتيم والتشويش. وطالبتها بالسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد والالتقاء بضحايا التعذيب. وكانت منظمة العفو الدولية قد عبرت عن استيائها بعد منع وفدها الرسمي من مقابلة اي شخص خارج الاطار الرسمي.

○ قامت قوات القمع الحكومية بالاعتداء على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين قبل يومين فقط من انعقاد اجتماع للهيئة العمومية للجنة. وجاء الاعتداء في الساعات الاولى من صباح الاحد ١٥ اغسطس الماضي. وخلال الاعتداء قامت قوات القمع بالعبث بمحتويات المكاتب وتفتيشها وتكسير ابوابها. وكانت وزارة الداخلية قد منعت عددا من ممثلي العمال من الترشح للهيئة الادارية في وقت سابق وذلك لمنع نجاح اي صوت يعارض سياسات رئيس الوزراء في ما يتعلق بالعمال وحقوقهم او ما يتعلق بالقضايا السياسية. واعتبر العدوان مؤشرا آخر على الطبيعة القمعية للنظام الاستبدادي في البحرين.

○ عقدت بمبنى مجلس اللوردات البريطاني ندوة مهمة بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لحل المجلس الوطني وتراس الندوة اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، بينما شارك فيها السيد مايكل ايلمان، نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. وتحدث فيها كذلك الدكتور منصور الجمري عن حركة احرار البحرين. وشارك الحاضرون بمداخلات قيمة حول قضايا حقوق الانسان والديمقراطية. وطرحت مسألة جوهرية وهي ضرورة التاكيد على المطالب السياسية وعدم الاقتصار على القضايا الحقوقية. واعتبر الحاضرون ان المشكلة الحقيقية تتمثل بغياب دولة القانون والحقوق المشروعة للشعب وفي مقدمتها المشاركة السياسية. وطالبوا الدول الغربية بملاحقة الاشخاص المعروفين بممارسة التعذيب بحق السجناء.

○ استمر خلال الشهر الماضي الحصار الذي فرضته قوات القمع على منطقة بني جمرة. جاء ذلك بعد ان كرر الشيخ الجمري رفضه الذهاب الى مكتب رئيس الوزراء. واكدت المصادر ان رفع الحصار مرتبط بالزيارة المطلوبة من الشيخ لرئيس الوزراء. وقد عانى مواطنو منطقة بني جمرة من التبعات القاسية لهذا الحصار، ومنع المواطنون من زيارة ذويهم في المنطقة. واصبح محظورا على المواطنين زيارة الشيخ الجمري في منزله. واستغاث مواطنو المنطقة بالرأي العام العالمي للتدخل لرفع الحصار المفروض عليهم والذي يعتبره البعض أكثر تأثيرا وتشديدة من الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية.

○ استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة خصوصا مع استمرار المطالبة الشعبية باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وشهدت مناطق كثيرة شعارات متحضرة كتبها ابناء البحرين للتعبير عن سخطهم من الوضع السياسي المتداعي الذي تعيشه البلاد. وتبع ذلك حملات اعتقال متواصلة شملت عددا من الاطفال. واكدت المصادر استمرار سياسات التعذيب حتى بعد تصديق الحكومة على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب التي تسمح لضحاياه بالتظلم امام جهات دولية في جنيف، وتسمح لتلك الجهات بالاستماع الى

البحرين: مؤتمر صحافي في لندن يدعو الى التركيز على المطالب السياسية

عقد صباح اليوم مؤتمر صحافي بمبنى مجلس اللوردات البريطاني بقلب العاصمة البريطانية، لندن. وكان اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان قد دعا الى ذلك المؤتمر بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني. وشارك في المؤتمر، بالاضافة الى اللورد ايفبوري كل من السيد مايكل ايلمان، نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والدكتور منصور الجمري الناطق باسم حركة احرارالبحرين.

افتتح اللورد ايفبوري المؤتمر مرحبا بالحاضرين وقائلا: لقد أصبح هذا الاجتماع حدثا سنويا لاحياء ذكرى حل البرلمان وانهاء الديمقراطية في هذه البلاد. وقد مر الآن ٢٤ عاما على حل البرلمان بينما بقيت الديكتاتورية الوراثية ولم يؤد صعود الامير الجديد الى العرش الى تغييرات حقيقية. فقد بقيت الحكومة على ما كانت عليه مع اضافة امير خليفي للحكومة وما يزال رئيس الوزراء في منصبه وهو المعروف بمواقفه المتشددة من المطالب الدستورية. وكان هناك امل بان يكون هناك انفتاح من قبل الحاكم على الوضع الجديد ولكن لم يحدث ذلك حتى الآن ولم يستطع الشيخ حمد ان يطرح تغييرات جدية بسبب رئيس الوزراء. وكما هو معروف فان من الصعب الحصول على اي تنازل من ذوي السلطة عادة فهؤلاء يعارضون اي تغيير. ونرى ذلك امرا انتحاريا من خلال قراءتنا للتاريخ. ولكننا نعرف كذلك ان الضغط الدولي يؤدي احيانا الى تغييرات محدودة. فقد قامت منظمة العفو الدولية بزيارة الى البحرين، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وادى ذلك الى اطلاق سراح بعض المعتقلين. واود التاكيد على اعتقال الاطفال. ومن بين المعتقلين اطفال اعمارهم لا تزيد على ١٢ عاما. وعندما زارت منظمة العفو البحرين لم يسمح لممثليها بزيارة السجون او لقاء الضحايا. ولدينا تقارير عن اعتقال عدد من المواطنين في الاسابيع الاخيرة من بينهم طفل في ٢٢ يوليو الماضي تم تعذيبه. ثم اعتقل ذووه لمعرفة كيفية تسرب الخبر الى الخارج. وهذا يعكس اصرار الحكومة على منع تسرب اي خبر حول التعذيب. واطلق سراح الشيخ الجمري في مسرحية هزيلة بعد محاكمة برئاسة احد افراد آل خليفة واعيد وضعه تحت الاقامة الجبرية في منزله. وعندما حاول اعضاء من لجنة العريضة الشعبية زيارته اعتقلوا وحقق معهم لساعة ونصف. ويتعرض من يحاول زيارة بني جمرة للاهانة والمنع. وهاتف الشيخ الجمري يخضع للتصنت المستمر. وعادل فليفل يحكم القبضة على الوضع تحت رئاسة ايان هندرسون الذي يفكر احيانا في العودة الى بريطانيا ولكنه يخشى الاعتقال كما حدث لبينوشيه. وهناك ديفيد جامب المستشار القانوني لوزارة الداخلية، ولكنه يبدو غير فاعل في مجال التاثير على طريقة ادارة وزارة الداخلية. وما يزال المواطنون يعتقلون ثم يطلق سراحهم بدون تهمة او محاكمة. وما يزال النظام يمارس سياسة الابعاد. فخلال شهر يوليو الماضي ابعد قسرا ٣٧ مواطنا الى الامارات والسعودية وسوريا وايران وغيرها. وتم ابعاد الصحافية الالمانية يوتي ماينيل في يوليو ٩٧، ورؤساء تحرير الصحف يعينهم النظام. ولا يستطيع المواطنون الاطلاع على الاخبار الا من خلال وسائل الاعلام الاجنبية.

ماذا عن موقف حكومتنا؟ عندما جاء العمال الى الحكم في ١٩٩٧ طرحوا مبدأ البعد الاخلاقي في السياسة الخارجية. وقد أصدرت الخارجية تقريرا حول حقوق الانسان تضمن نسخة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وفصلا عن احترام الديمقراطية وفوائدها. (ومضى اللورد ايفبوري يناقش محتوياته النظرية ولكنه قال انه لا يحتوي على اي اشارة الى الاوضاع المتداعية لحقوق الانسان في دول الخليج. ويحتوي التقرير الحالي على اربع اشارات للبحرين حول زيارة منظمة العفو وغيرها وليس هناك اشارة الى اعتقال قادة الحركة والاطفال. وفهمنا من جيف هون (وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق) خلال فترته القصيرة انه يعتمد على الصداقة مع البحرين لابقاء مركز اونسكوم في البحرين. وقال ان الخليج يذكرنا بان الديمقراطية ليست الخيار الوحيدة للمشاركة السياسية. واؤكد هنا ان هذا التصريح لا يتناسب مع السياسة المعلنة لحزب العمال. ان مجلس الشورى ليس خطوة باتجاه المشاركة السياسية. وسوف نستمر في الضغط على الحكومة للسماح بالمزيد من الحرية والمشاركة السياسية».

ثم أعطى اللورد ايفبوري الدور للسيد مايكل ايلمان، نائب رئيس الفيدرالية لحقوق الانسان. وبعد الترحيب بالحاضرين قال: «اننا في الفيدرالية مهتمون بالوضع في البحرين منذ سنوات. وخلال اجتماعنا الدولي في السنغال العام الماضي اصدرنا بيانا تضمن الوضع في البحرين مثل غياب النظام القضائي العادل واعتقال الاطفال والتعذيب، وعبرنا عن قلقنا ازاء ممارسات قوات الامن. وطالبنا حكومة البحرين بالتوقف عن هذه الانتهاكات واحترام مطالب الشعب. ومنذ ذلك الوقت لم نر تطورا كبيرا من قبل حكومة البحرين. فهي لم توقع على العهود الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية، وهناك قلق من الاعتقال التعسفي والتعذيب وحرية التعبير والحقوق الديمقراطية. وكما ذكر اللورد ايفبوري، فان استمرار حكومة البحرين في ابعاد مواطنيها مناقض للمواثيق الدولية. وعلمنا انها وقعت مؤخرا على معاهدة منع التعذيب ولكنها لم تلتزم بها. وحسب بنود ذلك القانون فان على حكومة البحرين اتخاذ اجراءات محددة لمنع التعذيب واعتبار ممارسته مخالفة قانونية يعاقب القائمون بها امام القانون. وهذا لا ينطبق على البحرين فحسب، بل ان على الحكومات الموقعة على الميثاق ان تمارس ذلك الحق، اي محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب. فعلى هذه الدول ان تتخذ خطوات لمنع المعذبين. فهناك اشخاص مثل ايان هدنرسون وديفيد جامب، اذا ثبت انهم ارتكبوا جرائم تعذيب فان على الحكومة البريطانية اعتقالهم اذا جاءوا اليها، وكذلك المسؤولين البحرينيين. فليس هناك احد سوى الحاكم الفعلي لاي دولة بعيدا عن طائلة القانون. وعلى كل الدول الموقعة على هذا الميثاق ان تلتزم بذلك. وكان هناك قضية احد الكويتيين الذين قدموا قضية في هذه البلاد كاحد ضحايا التعذيب. ومع انه لم ينجح في قضيته ولكنه ساهم في تطوير قوانيننا.

وهناك الآن المحكمة الجزائية الدولية التي وقع عليها اكثر من مائة دولة وسوف توفر آلية للملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب. ان الشبكة تضيق على هؤلاء، وقد اعتقل عدد منهم في بريطانيا وامريكا واوروبا وحوكموا. وهذه المحكمة تتعاطى مع قضايا انتهاكات حقوق الانسان والاغتصاب وغيرها. وكما اشار اللورد ايفبوري فهناك بعض التطور منذ صعود الامير الى الحكم، وقد رحبت المنظمات مثل العفو الدولية بهذه الخطوات ولكنها عبرت عن اسفها لمنع مسؤوليها من مقابلة ضحايا التعذيب وغيره من غير الحكوميين. ويجب علينا ان لا نتوقف ونقول: هذا يكفي. اننا لا نطالب بثورة في البحرين، ولكن علينا ان نأخذ ما نستطيع اخذه ثم نطالب بالمزيد. وما يزال هناك الكثير من العمل المطلوب، ونشكر القائمين على الانشطة التي تقوم بها الجهات المعنية بحقوق الانسان والديمقراطية، ونشد على ايديهم.

ثم قال اللورد ايفبوري انه ينتظر اقامة المحكمة الدولية ولكنه حذر من الافراط في التفاؤل ازاءها، وقال ان على هذه المحكمة التعاطي مع جرائم التعذيب التي ارتكبت قبل انشائها. وعلى وجه التحديد يجب علينا التأكد من ان شخصا مثل عادل فليفل يجب ان لا تحط رجلاه اراضي المملكة المتحدة، ويجب ان يعتقل حالما يقوم بذلك. ويجب علينا أن لا نقبل بالخطوات الجزئية التي يقوم بها النظام. كما أود ان يقوم السير نايجيل رودلي بزيارة البحرين لفحص قضايا التعذيب. كما ان على المقررين الخاصين تقصي الحقائق بوضوح وقوة وتقديم تقاريرهم الى الرأي العام الدولي.

ثم تحدث الدكتور منصور الجمري قائلا: قرأت بالامس مقالا نشرته صحيفة «القدس العربي» للسيد سامح سعيد، الناشط الحقوقي المصري بعنوان: لقد خسرت الحكومة فرصة للحوار. وانا اوافق على ذلك. لقد صرح الامير مرارا بانه عازم على تطوير الوضع السياسي، وانه ينوي ان لا يميز بين المواطنين، وقال انه يأمل بقيام وضع اكثر انفتاحا. ولكن ما شاهدناه حتى الآن لا يؤكد ذلك. فالحكومة الجديدة كانت خيبة أمل للجميع، وقوات الامن ما تزال تعتقل الاطفال والنساء، كما حدث للمجموعة النسائية التي حاولت زيارة قصر الامير لتقديم رسالة خاصة اليه. وفي ٩ يونيو منعت الدكتورة سبيكة النجار من القاء محاضرة في نادي العروبة. وبرغم حصول المؤسسة على اجازة من المسؤولين فقد منعت المؤسسة من عقد الندوة. وقبل اسبوعين تم الاعتداء على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين والعبث بمحتوياته. وما حصل للشيخ الجمري ومسرحية الافراج عنه دليل آخر على استمرار نمط التعامل القديم مع المواطنين. وما تزال منطقة بني جمرة محاصرة. كل هذه الحقائق تؤكد عدم حصول اي تطور في البحرين وما يقال عن التغييرات انما هو من اجل التشويش على الجهود الدولية المطالبة بتطوير حقوق الانسان. وفي جنيف الاسبوع الماضي كان للبحرين اكبر وفد رسمي من بين جميع دول العالم لممارسة سياسة التشويش. وعندما شاهدت الليلة الماضية برنامجا تليفزيونيا حول الماو ماو في كنيبا ودور قوات الشرطة في قمع الماوماو ومن بينهم ايان هندرسون، دهشت لاستمرار تلك السياسة في البحرين. لقد آن الاوان لاتخاذ موقف قوي ازاء هذه السياسات المعادية لحقوق الانسان. لم يتوقف التعذيب وان اختلفت الوسائل. ولذلك فان الضغوط التي يمارسها امثال اللورد ايفبوري ومايكل ايلمان سوف تؤدي الى تحسين الاوضاع. وفي جنيف كان هناك على الاقل خمس منظمات تطرقت الى الاوضاع المتداعية في البحرين وطالبت بتطويرها.

وبعد هذه المداخلات المهمة طرحت تعليقات واسئلة كثيرة كان من بينها مايلي:

تعليق: هناك سوء فهم للاوضاع في البحرين. ان المشكلة الاساسية ليست ، بل غياب المشاركة السياسية، وغياب حكم القانون. وعندما اصدر الامير السابق قرارة بتعليق العمل بمواد مهمة من الدستور فقد منع اي فرصة للمشاركة السياسية، ومنع المجلس الوطني من الانعقاد ضمن الفترة المحددة له وهي شهران. ولكن هذه المادة علقت كذلك. المشكلة ان العلاقة بين الحاكم والمحكومين لا تقوم على اساس القانون. وهناك جهاز تعذيب يستفيد من استمرار حالة التوتر في البلاد. واذا اخذنا هذه الحقائق بعين الاعتبار يتضح لنا ان الامير الحالي لم يتخذ اي خطوة لتطوير الاوضاع. واذا نسينا المآسي الناجمة عن انتهاكات حقوق الانسان فان استمرار غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية وحكم القانون هي المشاكل الحقيقية. انها تعتمد على المرتزقة وعلى وجود الاسطول الخامس في الوقت الذي تتجاهل فيه الحكومات الغربية ما يجري في تلك البلاد. ان هذه الدول يجب ان تنفتح على شعوب المنطقة وتجري حوارات معها بدلا من الاعتماد على علاقاتها مع الحكومات.

اللورد ايفبوري: قلت للسيد جيف هون ان مجلس الشورى لا يمثل اي تطور، بل انه كلما كثرت مثل هذه المؤسسات كلما تقلصت مساحة الحريات وابتعدت فرص الديمقراطية. لقد وضعت اصبعك على الحقائق والاسس. وكما تعلم فقد أصدرنا بالتعاون مع جمعية المحامين البريطانية تقريرا حول محكمة امن الدولة، وهو اول تقرير موسع حول ذلك. ولم تتخذ حكومتنا اية خطوة باتجاه تطبيق التوصيات التي احتوى عليها التقرير.

سؤال: هل ان التطور في العلاقات بين ايران والبحرين سوف ينعكس ايجابا على الوضع في البحرين وتتلاشى المفارقات المذهبية؟

الدكتور منصور: الحركة المطلبية شعبية وتمثل جميع المواطنين، وليس هناك فرق بين الشيعة والسنة في المطالب والمواقف. ان الحكومة تلعب على الورقة الطائفية والحكومات الغربية تستعمل ذلك ايضا للتقليل من اهمية المشكلة السياسية وخطورتها. فمثلا عندما طالب محامو الشيخ الجمري باحضار اثنين من الشخصيات الوطنية السنية رفضت المحكمة ذلك لكي لا تفشل خطة الحكومة التي تقوم على اساس التفريق الطائفي لمنع الوحدة الوطنية.

– انني كردي عراقي واتابع الوضع في البحرين منذ مجيء الامير الجديد الى الحكم. وانا لا اعتقد ان الحكومة البريطانية سوف تغير سياساتها تجاه البحرين بسبب انتهاكاتها لحقوق الانسان. فالبحرين مركز مهم لعمليات حلف الناتو ضد العراق مثلا. ان في هذه الحكومات مجرمين حقيقيين، وعلينا ان نلاحق هؤلاء ونحاول ان نجعل البلدان الاوروبية اماكن ممنوعة على هؤلاء المجرمين. وتعلمون ما حصل لعزت ابراهيم الدوري مؤخرا في النمسا. فمثل هؤلاء يجب ان لا يشعروا بان بامكانهم تعذيب المواطنين وكذلك التمتع بحرية الحركة في كل مكان. يجب على المنظمات الحقوقية ان تعمل لتحقيق ذلك. علينا الاستمرار في نشاطنا لتأكيد جرم هؤلاء في كل مكان.

اللورد ايفبوري: يجب علينا جمع الادلة الموثقة لنستطيع تحقيق ذلك. فمثلا نحن نعرف ان ايان هندرسون يدير جهازا قمعيا يمارس التعذيب، ولكن هذا لا يكفي. علينا ان نجمع الحقائق بالارقام والاوقات ثم نتقدم بقضية ضده كمجرم على اساس مبادىء محكمة نورمبيرغ. وكذلك الحال مع عادل فليفل الذي عذب الشيخ الجمري.

تعليق: ان على الدول المعنية ان تكون مستعدة للقيام بذلك وان تلاحق اولئك المعذبين.

اللورد ايفبوري: علمنا مرة عن عزم عادل فليفل على زيارة بريطانيا وقمنا بجهود محددة لمنعه، وعرفنا ان الحكومة لم تصدر تأشيرة دخول له. واذا عرفنا انه او احدا من امثاله هنا فنستطيع تقديم قضية ضدهم تؤدي الى اعتقالهم ومحاكمتهم.

مايكل ايلمان: من الضروري ان يكون هناك ملف شخصي لكل معذب يحتوي على ست قضايا مثلا مؤثقة من حالات التعذيب. ان علينا ان نعرف مسبقا عن عزم هؤلاء على زيارة اية دولة اوروبية لنقوم بمانستطيع لملاحقته قضائيا. ان على منظمات مثل منظمتكم توفير المعلومات والوثائق الضرورية لتجريم هؤلاء المعذبين. ومنظمة Redress مستعدة لبدء قضايا قانونية ضد اولئك.

حركة احرار البحرين الاسلامية
٢٥ أغسطس ١٩٩٩

يوميات البحرين في شهر أغسطس ١٩٩٩

٢٩ يوليو

● طرحت المعارضة مجددا مطالبها الدستورية العادلة وناشدت الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اتخاذ قرار تاريخي باعادة العمل بالدستور الذي علق والده العمل به في العام ١٩٧٥. ويدرك المراقبون ان الازمة سوف تستمر ما لم يتم العمل بالدستور وينتخب المجلس الوطني على اساس مواد ذلك الدستور. وقال هؤلاء ان تلكؤ الامير في التعاطي مع قضية الدستور أعطى الانطباع لدى الكثيرين بان العهد القديم مستمر وان الوضع الحاضر لا يختلف كثيرا عن العهد الماضي. وقد رفضت المعارضة بشكل قاطع محاولات الالتفاف على المطلب الرئيسي المتمثل بانتخاب مجلس وطني على اساس المواد الدستورية، واعتبروا ان الحديث عن مجلس الشورى، مهما تم تطويره، كبديل لذلك، يكرس الازمة ولا يحلها. وحتى الآن لم يطرح الحكم الجديد اي تصور حول المطالب الوطنية، الامر الذي أدى الى قلق الكثيرين. واعتبرت المعارضة اطلاق سراح بعض السجناء الذين اعتقلوا ظلما وجورا لا يمكن اعتباره سوى محاولة متواضعة للتكفير عن الخطيئة ولا يمثل انفراجا حقيقيا، خصوصا اذا نظر الى ذلك في ضوء الضغوط الدولية على الحكومة خصوصا في المحافل الحقوقية الدولية. وكررت جميع فصائل المعارضة الاستمرار في النضال السلمي حتى تتحقق المطالب الدستورية ويتم الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة ويسمح بعودة غير مشروطة للمبعدين.

● وعلم من جهة اخرى ان بعض الموقوفين اطلق سراحهم بعد ان قضوا في غرف التعذيب اكثر من ثلاث سنوات. ومن هؤلاء الشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ علي الصددي والسيد عدنان الدرازي. وقضى بعض هؤلاء اكثر من ثلاث سنوات ونصف في زنزانات النظام بدون تهمة او محاكمة. وطالبت المعارضة بالتحقيق في ظروف اعتقالهم وتعويضهم عن الاضرار التي طالتهم بسبب اعتقالهم وتعذيبهم طوال هذه الفترة. وتسعى الحكومة لايهام الجهات الحقوقية الدولية بعدم وجود اعتقالات تعسفية في البلاد، خصوصا وفد الامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي المتوقع زيارته للبلاد في شهر اكتوبر المقبل. وكانت الحكومة قد فشلت في اقناع منظمة العفو الدولية التي زارت البحرين الشهر الماضي بتبريراتها للاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد.

● وعلم من جهة اخرى ان الشيخ حسين الاكرف، الذي اعتقل قبل اكثر من اسبوعين، ما يزال موقوفا بقسم المخابرات المعروف بوحشيته في التعذيب ومعاملة السجناء. وكان الشيخ الاكرف من بين الذين شملهم قرار الافراج الذي صدر الشهر الماضي، ولم يمض على اطلاق سراحه سوى ثلاثة اسابيع اعتقل بعدها وعذب بوحشية، حسب ما نقله شهود عيان. وابدى مراقبون حقوقيون قلقهم من اساليب المراوغة والخداع التي تنتهجها الحكومة باطلاق بعض السجناء ثم اعتقالهم بعد فترة وجيزة. ولفتت المعارضة نظر الجهات الحقوقية الدولية لهذا الاسلوب الذي يكثر استعماله في الدول الاستبدادية المحكومة بأنظمة ديكتاتورية.

● وعلى صعيد آخر نشرت منظمة «هيومن رايتس ووج» الامريكية تقريرا طويلا بعنوان: «الانترنت في الشرق الاوسط: حرية التعبير والرقابة». وجاء في التقرير ما يلي حول البحرين: «ان الانترنت مجال لتحقيق هدفين متناقضين من قبل حكومة البحرين: السعي لان تصبح مركز الاتصالات في الخليج، والاصرار على منع المعلومات المناهضة للعائلة الخليفية. فمن جهة قامت الحكومة بالترويج للانترنت وسمحت باستعماله منذ ١٩٩٥ وسهلت اقتناءه. فليس هناك ضرورة للحصول على ترخيص لبث موقع على الشبكة. وهناك بضع مئات من مقاهي الانترنت التي تخدم المواطنين. ومن جهة اخرى يدرك جهاز الامن ان المعارضة البحرينية استفادت من الانترنت بكفاءة للحصول على المعلومات وبثها. وقد قامت السلطات بحجب بعض المواقع ووظفت خبراء فنيين للمساعدة في التجسس على استعمال الانترنت. وطبقا لبروفيسور بحريني تمت مقابلته في فبراير ١٩٩٩ وطلب عدم الكشف عن هويته: «ان وضع الانترنت جيد، افضل من اوضاع حقوق الانسان، لان الحكومة تعرف اهميته للاحتفاظ بتقدم في مجال الاعمال خصوصا في اقتصاد يعتمد على الخدمات». ان دستور البحرين يضمن حرية التعبير، وحرية الصحافة، والطباعة والنشر «طبقا للاوضاع والاجراءات التي ينص عليها القانون». ويضمن كذلك احترام خصوصية البريد والاتصالات التليفونية والتلغرافية. وتنص المادة ٢٦ على ان: «يمنع مراقبة الاتصالات ولا يجوز كشف محتوياتها الا في حالات الضرورة التي ينص عليها القانون وطبقا للاجراءات والضمانات المنصوص عليها». وبرغم النصوص الدستورية تما رس السلطات سيطرة شاملة على كل الاعلام المحلي وتعتبر انتقاد مسؤولي الحكومة وسياساتها من المحظورات. وطبقا لتقرير وزارة الخارجية الاميريكية بعنوان: «تقارير الدول حول ممارسات حقوق الانسان ١٩٩٨» فان «المكالمات الهاتفية والمراسلات تتعرض للرقابة. وشبكة استخبارات الشرطة واسعة ومعقدة».

٣١ يوليو

● ذكرت التقارير الواردة من جنيف ان الحكومة وضعت ثقلها وراء جهود منع صدور شجب دولي في جنيف الشهر المقبل. وعلم انها بعثت وفدا كبيرا في الايام الاخيرة يحمل معه كما هائلا من الاوراق ويسعى لتضليل الجهات الحقوقية الدولية ازاء ما يجري في غرف التعذيب، وان اعضاء الوفد يلتقون بشكل متواصل مع المعنيين في جنيف بالملف البحريني، ويطرحون صورة جديدة للنظام القمعي مستغلين الافراجات المحدودة التي حدثت مؤخرا للتدليل على حسن نوايا الحكومة. وهناك منظمات وجهات حقوقية عديدة تدرك عدم جدوى هذه المحاولات اليائسة خصوصا في ظل رفض الحكومة رفع حظرها عن المادة ٢٠ من قانون منع التعذيب، وفتح المجال للمنظمات الحقوقية الدولية. ويسود اجواء تلك المنظمات شعور بالغضب بعد التجربة السيئة التي واجهتها منظمة العفو الدولية خلال زيارتها الاخيرة الى البحرين. فقد منعت من مقابلة اي شخص آخر من خارج الاطار الحكومي.

● وعلى صعيد آخر عبرت باحثة امريكية عن خشيتها من ان الوضع في البحرين ما يزال مضطربا برغم ما أشيع عن مبادرات محدودة مؤخرا. وقالت السيدة ر. رحيم ، التي زارت

الجمري بان ذلك سيكون اشارة لبدء حوار مع الحكومة والشيعة من جهة وبين الحكومة والحركة الدستورية من جهة اخرى. وكان لتلك الآمال ما يبررها. فقد كان الشيخ حمد يتخذ خطوات اخرى في الاتجاه الصحيح. ولكن الانباء التي تأتي من البحرين ليست مشجعة. فقد ذكر ان الشيخ الجمري اطلق سراحه تحت شروط مذلة بعد صدور حكم قاس ضده بعد محاكمة غير مقنعة، وان حالته الصحية سيئة وانه يتردد على المستشفى. وقريته تحت رقابة حكومية مشددة من قبل قوات الامن، الامر الذي لا يدعو للاستغراب. والامر المهم ان انصار الشيخ الجمري لا يشعرون انهم حصلوا على ما يخفف مُحنتهم، وقد يؤدي اطلاق سراحه الى إغضاب الشيعة بشكل اكبر. ولا بد ان المحاكمة والحكم والافراج بصورة متسارعة قد خلقت انزعاجا لدى مسانديه والمتعاطفين معه. وما لم تكن الحكومة مستعدة للتراجع وإتباع الافراج (عن الشيخ) بدليل ملموس على حسن النوايا، فقد تؤدي خيبة الامل الى ردة فعل عكسية».

● وكتب احد الضباط الامريكيين رسالة جاء فيها مايلي: «انني احد افراد الجيش الامريكي وقد سررت بالاقامة في البحرين لمدة عامين ونصف. وقد عشت في البديع وشعرت بحب اهل البحرين. وهنا في الولايات المتحدة نحن، خصوصا في القطاع العسكري، تم توجيهنا للاعتقاد بان الشيعة ارهابيون ويكرهون جميع الاجانب، لا سيما الامريكيين. وبعد ان عشت في البحرين عرفت الحقيقة. فالبحرينيون هم اكثر الناس سخاء ورأفة واستقامة ممن التقيت بهم من بقية الشعوب». ووصف أفراد العائلة الحاكمة ببعض الاوصاف مستدلا على ذلك بحادثتين اعتبرهما مؤشرا على ما ذكر. ووعد بان يبذل جهودا لحث الحكومة الامريكية على تقليص دعمها لحكومة البحرين ما دامت رافضة لاعادة العمل بدستور البلاد.

● وعلم من جهة اخرى ان الدكتور عمران محمد، الذي منعته السلطات البحرينية من دخول البلاد قبل ثلاثة اسابيع، قام بأنشطة عديدة في لندن مؤخرا. فقد وقف هذا اليوم امام مسجد كبير في مانشستر وتحدث بشيء من التفصيل عما يجري في البحرين. ورفع يافطات مكتوبا عليها بعض الشعارات ووزع منشورات تتحدث عما تعرض له خلال توقيفه في المطار قبل ثلاثة اسابيع. وكان قد قام بعمل مماثل الاسبوع الماضي امام مسجد ريجنت بارك في لندن، ولقي تعاطفا كبيرا بين المصلين.

● وعلم كذلك ان عددا من اعضاء البرلمان البريطاني وقعوا بيانا حول الوضع في البحرين. وجاء في البيان ترحيب بالافراج عن بعض السجناء واعتبروا ذلك خطوة ايجابية لصالح الشيخ حمد. واعربوا في نهاية الرسالة عن أملهم في اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين واقامة حكم القانون في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان غياب حكم القانون يعتبر من القضايا التي تسعى المعارضة لوضع حد لها من خلال اعادة العمل بالدستور والغاء القوانين التعسفية وفي مقدمتها قانون امن الدولة والغاء محكمة امن الدولة السيئة الصيت.

٢ أغسطس

● نقل الطفل احمد مرزوق يوسف، ١٥، من منطقة ابوقوة الى المستشفى بعد تدهور صحته نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له. وهناك خشية حقيقية على حياته بسبب ما تعرض له من تعذيب منذ اعتقاله قبل اسبوعين. جاء ذلك في الوقت الذي ناقش فيه مجلس الوزراء احتمال رفع حظر الحكومة على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب التي وقعت عليها العام الماضي مع التحفظ على تلك المادة. وتأتي خطوة مجلس الوزراء لتضليل الجهات الحقوقية الدولية التي تبدأ اجتماعاتها في جنيف هذا اليوم. وكانت الحكومة قد تعهدت العام الماضي في وثيقة مكتوبة برفع التحفظ عن المادة ٢٠ في غضون عام واحد كشرط لتجميد مشروع قرار من الامم المتحدة يدين ممارساتها ضد حقوق الانسان. وانتظرت الحكومة حتى اللحظة الاخيرة لتنفيذ وعدها. ومع ذلك يرى حقوقيون في جنيف ان تعذيب الطفل المذكور ونقله الى المستشفى يؤكد استمرار جريمة التعذيب حتى الآن. كما لاحظ هؤلاء ان التعذيب طال حتى الشيخ الجمري الذي اجريت له قبل يومين عملية جراحية في الاذن لاصلاح العطب الذي اصابها بسبب الضرب المتواصل عليها من قبل المعذبين عندما كان في السجن. ولم يتضح بعد ما اذا كانت العملية ناجحة ام لا. وعلم كذلك ان ثلاثة من مواطني منطقة القرية اقتيدوا يوم امس الاول وهم مقيدون بالحديد، واجبروا على تمثيل كتابة شعارات تطالب باعادة الدستور والحياة البرلمانية. وكان الثلاثة وهم السيد احمد السيد نزار السيد علوي، السيد حبيب السيد فاخر، ومحمد ادريس منصور، قد اعتقلوا مساء الخميس الماضي بينما كانوا جالسين على قارعة الطريق. ويعتبر رئيس الوزراء التعبير الحر عن تلك المطالب «تهديدا لامن الدولة» يعاقب من يقوم به بالتعذيب والسجن لمدد طويلة.

● وتواصلت الاحتجاجات الشعبية على استمرار التعذيب والتلكؤ في اجراء الاصلاحات السياسية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وشوهدت مساء الخميس الماضي حرائق احتجاجية صغيرة في مناطق سترة وكرزكان ودمستان والمالكية وشهركان والمنامة والسنابس. وشوهدت السنة اللهب تتصاعد من احتراق اطارات السيارات احتجاجا على استمرار الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري، وتأكيدا على المطالب المشروعة. وشوهدت عناصر المخابرات والشغب وهي تقوم باطفاء بعض الحرائق على الشارع العام بمنطقة السنابس. وانتشرت الكتابات على الحيطان في مناطق عديدة

● ومن جهة اخرى استمرت جريمة ابعاد المواطنين. فقد أبعد المواطن صالح البلادي بعد عودته الى البلاد يوم الخميس الماضي (٢٩ يوليو). وبعد التحقيق الشرس معه أبعد الى السعودية علما بانه يحمل جواز سفر بحرينيا.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح حول الوضع في البلاد. وعبر كاتب المقال عن روح تفاؤلية بعهد الامير الحالي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة معتقدا انه جاد في الاصلاحات السياسية. وقال ان هناك قوى خفية تعمل لافشال برنامجه الاصلاحي وتشويه اية خطوة تصالحية يقوم بها. وعزا

يوميات البحرين في شهر أغسطس ١٩٩٩

٥ أغسطس

● اعتقل يوم امس الاول كل من الشيخ عيسى الجودر والاستاذ سعيد العسبول والسيد ابراهيم كمال الدين بسبب محاولتهم زيارة الشيخ الجمري في منزله. والثلاثة هم اعضاء بلجنة العريضة الشعبية التي وقعها في ١٩٩٤ حوال ٢٥ الف مواطن للمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. واستمر اعتقال هؤلاء الرموز السياسية الوطنية ست ساعات وجه لهم خلالها جهاز التعذيب تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا استمروا في محاولاتهم زيارة الشيخ. وعبرت المعارضة عن احتجاجها الشديد ضد هذا الاجراء القمعي الذي استقبل برفض شعبي شامل.

● وعلى صعيد آخر استقبلت المعارضة تصريحات رئيس الوزراء يوم امس بشأن «تطوير المشاركة السياسية» بشيء من الحذر نظرا لكونها عبارات فضفاضة لا تحمل دلالات على مشروع سياسي تغييري جاد يؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد. وكان رئيس الوزراء يتحدث بمجلس البلدية في المنامة، وفهم من تلك التصريحات انه ربما يأمر باجراء انتخابات بلدية بدلا من المجلس الوطني الدستوري، الامر الذي لا يعتبر تطويرا حقيقيا لانه يعيد ممارسة كانت قائمة الى ما قبل استيلاء رئيس الوزراء على السلطة. وفي الوقت الذي ترحب فيه المعارضة باية خطوة ايجابية من قبل الحكومة فانها تعتقد ان الازمة سوف تستمر اذا لم يحدث انفراج سياسي حقيقي يؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد. وفي ضوء اعتقال الشخصيات المذكورة من لجنة العريضة الشعبية تبدو تصريحات رئيس الوزراء خالية من المضمون.

● ومن جهة اخرى صدر بيان مشترك عن كل من لجنة الدفاع عن حقوق لانسان في البحرين ومنظمة حقوق الانسان في البحرين حول قرار حكومة البحرين رفع التحفظ على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب. وجاء في البيان ترحيب المنظمتين بذلك وقالتا: «لقد وقعت حكومة البحرين على معاهدة منع التعذيب في ابريل ١٩٩٨ مع تحفظها على المادة ٢٠ التي تعني منع ضحايا التعذيب من التظلم ضد الحكومة امام لجنة الامم المتحدة لمنع التعذيب. وكان ضغط اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات خلال دورتها الخمسين هو الذي ادى الى تعهد حكومة البحرين برفع التحفظ عن المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب ودعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة البحرين. ان من المفارقات ان تنتظر حكومة البحرين حتى اليوم الاخير قبل بدء الدورة ال ٥١ للجنة الفرعية التابعة للامم المتحدة للتخلي عن التحفظ على المدة المذكورة، ومع ذلك فانها لم تتقدم بدعوة الى مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. وفي الوقت الذي ترحب فيه المنظمتان بهذه الخطوة فانهما تؤكدان ما يلي:

١- ان احترام حقوق الانسان لا يمكن تحقيقه الا في اطار حكم القانون ومن شروط ذلك اعادة الحكم الدستوري.

٢- سبق ان وقعت حكومة البحرين على العهد الدولي حول حقوق الطفل والعهد الدولي للقضاء على كل اشكال التميز العنصري بدون تنفيذهما.

٣- ان التوقيع على قانون منع التعذيب بدون تحفظ اذا كان يهدف للانسجام مع القانون الدولي بخصوص حقوق الانسان، فانه يتطلب ان تعالج حكومة البحرين الانتهاكات الصارخة والمنظمة والفاضحة لحقوق الانسان ومن بينها التعذيب والاعتقال التعسفي لمدد طويلة والمحاكمات الجائرة والابعاد القسري والاعتداء على حرية التعذيب. واخيرا فان اقرار المادة ٢٠ من قانون منع التعذيب ما هو الا ثمرة جهود المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين والعالم وجهود اللجنة الفرعية باتجاه قضية حقوق الانسان في البحرين، الامر الذي يجب ان يستمر».

وتباينت رود الفعل حول هذه الخطوة. ففي الوقت الذي رحبت بها المعارضة باعتبارها اعترافا ضمنيا بالانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان وخطوة على طريق انهاء التعذيب، فانها طالبت بوجود ضمانات دولية لناشطي حقوق الانسان في البحرين من اجل حمايتهم من بطش سلطات القمع البحرينية. ولكن هناك من يعتقد ان هذه الانتهاكات ظاهرة متواصلة ومن الصعب منع حكومة البحرين من ممارستها.

● وعلى صعيد آخر حذرت المعارضة المعذبين الذين يمارسون مهماتهم الدنيئة تحت غطاء السلطة من الاستمرار في اساليب التعذيب الوحشية. وعلى وجه الخصوص فقد طالبتهم بالكف عن تعذيب الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي وبقية الرموز الشعبية. وتقول التقارير كذلك انه في الوقت الذي يشعر فيه شعب البحرين بانه حقق الكثير لبلده في مجال التوعية والاصلاح السياسي فانه يشم من خلال ما اطلع عليه رائحة غير طيبة تعكس عدم صدق السلطة في تبني الاصلاحات المطلوبة منها. وحذرت المعارضة من الوقوع في شراك السلطة عن طريق تصديقها واعتماد ما يقوله اعلامها تطورا حقيقيا.

٦ أغسطس

● في خطوة استفزازية خطيرة قام المرتزقة بالاعتداء على جامع سماهيج واحدثوا فيه اضرارا مادية بليغة. وجاء هذا العدوان على بيت الله بدون مبرر مشروع. فانشطة المسجد تقتصر على اداء صلاة الجماعة يوميا وبعض الدروس الدينية. وذكر شهود عيان ان المرتزقة دمروا محتويات المسجد بشكل عبثي، وأرهبوا المصلين الذين يرتادونه. وقال احد المصلين: «اذا كانت هذه الاصلاحات الموعودة فالله يعيننا على ما يخبئه المستقبل».

● وعلم من جهة اخرى ان عائلة بحرينية ما تزال معتقلة بالمطار منذ عودتها الى البلاد في ٣١ يوليو. فقد وصل السيد عادل مهدي الستراوي، ٣٦، الى مطار البحرين بصحبة عائلته المكونة من زوجته واربعة اطفال هم زينب ومهدي ومحمد علي وحسين قادمين من السويد البلاد وأجبروهم على البقاء في غرفة قديمة وقذرة، ومنعوهم من الطعام والشراب. وسبق لمواطن آخر هو خليل الحلواجي وعائلته وخمسة اطفاله ان اعتقلوا لمدة خمسة ايام في مطار البحرين قبل اعادة ترحيلهم الى الدنمارك. ولم يحصلوا على طعام او شراب الا ما جاد به عمال المطار بصورة سرية.

● واستمرت في الايام القليلة الماضية الاعتقالات التعسفية. فقد اعتقل من منطقة البلاد القديم في ٣١ يوليو الشاب خليل ابراهيم الطوبجي، ١٨، ومن منطقة كرباباد الشاب حسين مكي الشجار، ١٨. وقد اعتقل الاخير في الساعات الاولى من الصباح حيث روعت عائلته ودمرت محتويات منزله. واقتيد الاثنان الى غرف التعذيب. وكان الشاب محمد جعفر جاسم، ١٨، من منطقة البلاد القديم قد اعتقل في ٢٧ يوليو وصودر جهاز الكومبيوتر من منزله.

● وعلم ان الحالة الصحية للشيخ الجمري لم تتحسن خصوصا ما يعانيه في الاذن. وقد اخبره الاطباء بانه يحتاج الى عملية في اذنه التي تضررت كثيرا خلال التعذيب الذي تعرض له علي يدي عادل فليفل. وقال الاطباء ان هذه العملية الضرورية قد تؤثر سلبا على حاسة السمع بشكل دائم لانها تتطلب ازالة منطقة واسعة حول الاذن لاصلاح ما احدثه المعذبون من عطب. ويخشى على صحة الشيخ بسبب استمرار الضغط النفسي المستمر عليه وعلى عائلته. وما يزال منزله محاصرا من قبل عناصر التعذيب التي تراقب الداخل الى المنزل والخارج منه وتمنع الكثيرين من زيارة الشيخ.

● وفي جنيف كثفت الحكومة نشاطها في الايام القليلة الماضية حيث بعثت وفدا كبيرا مكونا من عناصر من وزارة الداخلية والخارجية بدأوا مهمتهم ببث الكثير من الاكاذيب والافتراءات. وتأكد ما ذكرته المعارضة مرارا من ان الافراجات التي حدثت مؤخرا ليست سوى مجهمحاولة لاقناع خبراء حقوق الانسان في جنيف بان الحكومة جادة في اصلاح اوضاع حقوق الانسان وان من غير الضروري اصدار قرار بدينها. وتعرف الحكومة ان آلية التظلم لدى اجهزة الامم المتحدة توفر للحكومة امكان الاستمرار في انتهاك حقوق الا نسان لان القضايا التي تناقش كثيرا ما تكون مرتبطة بفترة زمنية سابقة. وشوهد المسؤولون الحكوميون وهم يتصلون بمنظمات غير حكومية ووفود رسمية، وكل منهم يحمل معه ملفا كبيرا حول اوضاع البلاد، وتطرح قضية الافراج عن الشيخ الجمري كواحد من الادلة على تحسين الحكومة سجلها في هذا المجال. ويقوم الناشطون الحقوقيون البحرينيون بدور مشرف في جنيف لاظهار الحقائق وحرمان الحكومة من دعاياتها الاعلامية.

٩ أغسطس

● في خطوة اخرى لمواجهة الضغوط الدولية في جنيف، أطلق جهاز التعذيب صباح اليوم سراح المواطن السيد جعفر العلوي بعد سجن دام قرابة ثمانية عشر عاما. ويعتبر السيد العلوي أقدم سجين سياسي ليس في البحرين فحسب، بل في دول مجلس التعاون كلها. بل حتى على مستوى العالم العربي يعتبر من أقدم السجناء السياسيين. وكان السيد العلوي قد اعتقل مع ٧٢ مواطنا آخرين بتهم ملفقة في ديسمبر ١٩٨١، وتعرض للتعذيب الوحشي فترة طويلة. وبقي صامدا طوال تلك الفترة برغم حالته الصحية المتداعية. وقد دخل السجن وعمره حوالي ٢٥ عاما، وخرج اليوم منه وعمره ٤٣ عاما. وقد قضى هذا المواطن زبدة سنوات حياته وراء القضبان بعد محاكمة جائرة اعتبرتها المنظمات الحقوقية الدولية جائرة ولا تتوفر فيها أبسط مستلزمات العدلة. ورأى مراقبون حقوقيون ان اطلاق سراح السيد جعفر العلوي محاولة اخرى لتخفيف الضغوط الدولية التي تتعرض لها حكومة البحرين امام الدورة الثانية والخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان المنعقدة حاليا في جنيف. وتحت هذه الضغوط المتواصلة، أعلنت حكومة البحرين اخيرا عن رفع تحفظها على المادة ي٢٠ من معاهدة التعذيب الدولية تنفيذا للتعهد الذي قدمته امام الدورة الماضية. واصدرت الحكومة بيانا صحافيا في جنيف يؤكد ذلك، وذكر البيان ان الحكومة أطلقت سراح عدد من المعتقلين الابرياء.

● وفي جنيف بدأت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية في استعراض ملف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين مركزة على الاعتقالات التعسفية والتعذيب. كما طالبت هذه المنظمات باطلاق غير مشروط للمعتقلين بدون تهمة او محاكمة منذ اكثر منذ ثلاث سنوات. وفي مقدمة هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين، الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي، السيد ابراهيم السيد عدنان وغيرهم. وقد فشلت الحكومة في اقناع الرأي العام العالمي بشرعية استمرار اعتقال هؤلاء المواطنين الذين ليس لهم من ذنب سوى المطالبة السلمية باصلاحات سياسية محدودة.

● وعلى صعيد آخر وجه مواطنو منطقة بني جمرة نداء الى العالم الخارجي للتدخل لانقاذهم من الحصار المفروض على منطقتهم منذ اكثر من شهر. وقد ادى هذا الحصار الى تعطيل حركة المواطنين وتوقيف اعمال البناء والصيانة فيها وذلك بسبب الطوق الحديدي المفروض على الداخل اليها والخارج منها. ويقف أفراد القوات المرتزقة على الحواجز التي اقيمت عند مداخل بني جمرة ويقومون بتفتيش المواطنين، ولا يسمحون لاي مواطن من خارجها بدخولها ما بين العاشرة والنصف صباحا حتى الواحدة ظهرا وما بين السادسة حتى الثامنة مساء، ويشمل ذلك المنع الرجال والنساء والاطفال. ويواجه سكانها صعوبات بليغة في استئجار عمال او فنيين من خارج المنطقة بسبب هذا الحصار. وقد وقع سكان المنطقة عريضة تطالب جهاز التعذيب برفع هذا الحصار الظالم الذي يؤكد الوجه القبيح للقوى الرافضة للاصلاح السياسي في البلاد. هذا في الوقت الذي يتعرض فيه الشيخ الجمري لضغوط متواصلة من جهاز التعذيب خصوصا عادل فليفل لزيارة رئيس الوزراء وذلك في محاولة لتلميع صورة رئيس الوزراء امام المواطنين. وقد رفض الشيخ حتى الآن القيام بهذه الزيارة، بينما تعرض ابناؤه للتهديد بالسجن والانتقام من قبل عادل فليفل شخصيا اذا لم يقم الشيخ بالزيارة.

● ومن جهة اخرى تكثفت الشعارات الوطنية على حيطان الجدران في مناطق عديدة على

يوميات البحرين في شهر أغسطس ١٩٩٩

وشوهدت قبل يومين حرائق احتجاجية صغيرة بمنطقة الديه بالقرب من اثنين من مداخلها. كما شوهدت بمناطق الديه والسنابس وكرزكان ومناطق اخرى شعارات مكثفة وصور للشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية.

١٠ أغسطس

● أعرب مراقبون حقوقيون دوليون يوم امس في جنيف عن امتعاضهم الشديد من التعذيب الرهيب الذي تعرض له الطفل احمد مرزوق يوسف (من منطقة أبوقوة) في الاسبوع الماضي، وعبروا عن دهشتهم للمفارقة الواضحة في سلوك حكومة البحرين. ففيما أعلنت الحكومة – نتيجة الضغط الدولي – عن رفعها التحفظ عن المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب، تم الكشف عن تعذيب الطفل المذكور. والاخطر من ذلك ان جهاز المخابرات عمد الى تكثيف التعذيب في الايام القليلة الماضية للمعتقلين في محاولة يائسة لكشف مصدر تسرب المعلومات حول الطفل المعذب الذي نقل الى المستشفى وجراحه تنزف دما. وذكرت المصادر ان جهاز التعذيب توعد المعتقلين بالمزيد من التعذيب ما لم يكشفوا عن كيفية تسرب المعلومات الى الخارج، حيث شعر الجلادون بافتضاح امرهم وانكشاف جريمتهم للرأي العام وخصوصا للناشطين الحقوقيين في جنيف. ووجهت المعارضة نداء الى خبراء الامم المتحدة المعنيين بحقوق الانسان وكذلك للجنة الدولية للصليب الاحمر للتدخل الفوري لوقف حملة التعذيب الجديدة التي بدأت بعد انكشاف جريمة تعذيب الطفل احمد مرزوق يوسف. وقال حقوقيون في جنيف أنهم يتابعون عن كثب آخر تطورات تلك الجريمة، وانهم يحاولون الضغط على وفد البحرين في جنيف للحصول على معلومات دقيقة حول الطفل وحول جميع الضحايا الذين عذبوا في اطار البحث عن مصدر تسرب المعلومات حول تعذيبه الى الخارج.

● وعلم من جهة اخرى ان وزارة الداخلية أصدرت قرارا بمنع اقامة مجلس فاتحة لضحايا الحريق الذي نشب في خيمة الزواج بمنطقة القطيف السعودية قبل اسبوعين. ووجه جهاز التعذيب انذارا لبعض المآتم بتبعات وخيمة اذا ما اقيم مجلس الفاتحة. وقد استدعي رؤساء مآتم منطقة سترة ووجهت لهم تحذيرات شديدة من الاقدام على هذه الخطوة التي تقول وزارة الداخلية انها «تهدد امن الدولة». جاء ذلك بعد يوم واحد من اغلاق مأتم بمنطقة سفالة بسترة اثناء اقامة مجلس الفاتحة على احد المتوفين من المنطقة. وكان خبر قد انتشر مفاده ان مجلس فاتحة سوف يقام على ارواح ضحايا القطيف بمأتم حمد بمنطقة واديان في سترة. وكانت ادارة المأتم قد وزعت اعلانات في جميع انحاء البحرين لحضور الفاتحة، ولكن وزارة الداخلية تدخلت وأمرت ادارة المأتم بالغاء المجلس، وهددت أعضاء الادارة بالسجن ما لم يتم الغاء تلك الفاتحة. وساد المواطنين ذهول شديد من هذا التصرف الاحمق الذي يؤكد استمرار نمط الحكم الاستبدادي في البلاد برغم ما تبثه وسائل الاعلام عكس ذلك.

● وقد أدت هذه التصرفات الى تصاعد مشاعر الغضب لدى المواطنين، وانتشرت كتابة الشعارات الوطنية مجددا. وشوهدت شعارات قوية في اليومين الماضيين بمنطقة المالكية وجميعها يؤكد المطالب الوطنية ويشجب ممارسات جهاز التعذيب. جاء ذلك في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات في عدد من المناطق. فقد اعتقل من منطقة شهركان كل من: ابراهيم حبيب حسن، ١٨، علي جاسم، ٢٠، محمد علي مهدي، ١٩. وجاء اعتقالهم في الوقت الذي شوهدت فيه شعارات وطنية متحضرة على جدران المنطقة. واكدت المصادر تعرضهم الى التعذيب الوحشي وعزلهم عن العالم بشكل كامل. ولم يستطع أهاليهم الاتصال بهم حتى الآن.

● وعلى صعيد آخر توافد المواطنون بأعداد ضخمة على منزل المجاهد السيد جعفر العلوي، أقدم سجين سياسي في منطقة الخليج، بعد ان اطلق سراحه يوم امس. وكان السيد العلوي قد حكم، ظما وعدوانا، بعد اعتقاله مع مجموعة من المواطنين في ١٩٧٢، بالسجن ٢٥ عاما بتهم ملفقة. وهناك وثائق دولية كثيرة تؤكد تعرضه للتعذيب الوحشي خلال فترة اعتقاله. ويعاني هذا المواطن من امراض عديدة اصيب بها في السجن بسبب الظروف السيئة في الزنزانات. وعبر ناشطون حقوقيون في جنيف امس عن استيائهم من جريمة اعتقال هذا المواطن طوال هذه الفترة بسبب تعبيره عن رأيه وقيامه بأنشطة مشروعة طبقا لدستور البلاد. وطالبوا بالتحقيق الفوري في ظروف اعتقال السيد العلوي.

١٢ أغسطس

● أرغم وفد البحرين الرسمي في جنيف على تقديم اعتذار رسمي للامم المتحدة بعد الاعتداء الذي قام به احد اعضائه على ادبيات نشطاء حقوق الانسان. فقد قام سلمان الزياني، احد اعضاء الوفد الحكومي البحريني، بنهب كل ادبيات ناشطي حقوق الانسان حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين كانت معروضة على طاولة للتوزيع. وفوجيء شهود عيان بهذا «الدبلوماسي» وهو يصادرها ويغادر المكان. فما كان من ناشطي حقوق الانسان البحرينيين الا ان تقدموا باحتجاج رسمي لدى مسؤولي الامم المتحدة الذين حققوا مع الزياني وتاكدوا من جريمته. وأرغم الوفد الحكومي على تقديم اعتذار رسمي للمسؤولين وتعهدوا بعدم اللجوء الى هذه الاساليب العدوانية مرة اخرى. وعبر نشطاء حقوقيون آخرون عن تعاطفهم مع شعب البحرين.

● ومن جهة اخرى تواصلت الاحتجاجات الشعبية على استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب. فقد شوهدت يوم امس حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة السنابس في الجهة المقابلة لمجمع الهاشمي على الشارع العام. وشوهد بعض رجال المخابرات وبعض قوات الشغب وهم يطفئون تلك الحرائق ويعتدون على المواطنين المتواجدين في المنطقة. وشوهدت كذلك شعارات كثيرة في مناطق اخرى. ففي منطقة النويدرات شوهدت صباح الشعارات الى الافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين وفك الحصار عن منطقة بني جمرة والشيخ الجمري. وفي داخل المنطقة علقت صور الشهيد عيسى قمبر الذي أمر الامير السابق باعدامه، وكذلك شعارات تطالب بالعمل بالدستور والمساواة بين المواطنين والاصلاح السياسي.

● وعلى صعيد آخر يسود المواطنين استياء كبير بعد ان رفضت الحكومة توظيف اثني عشر مواطنا تقدموا لوزارة التربية والتعليم بطلب العمل كمدرسين . ولكن الوزارة قامت باستقدام عدد من الاجانب لاحلالهم محل هؤلاء البحرينيين. كما عم الاستياء اوساط المواطنين بعد ان تدخل فاروق المعاودة، وهو احد المعذبين المعروفين، وأصدر قرارا بمنع مواطني منطقة بني جمرة من اقامة مجلس فاتحة على ارواح ضحايا حريق القطيف بالمملكة العربية السعودية. وتساءلوا عن شرعية قرار منع الفاتحة في الوقت الذي يستمر فيه الحديث عن الاصلاح والانفتاح.

١٣ أغسطس

● ساد الاوساط العمالية في البحرين شعور بالاستياء العام في إثر الاعتداء الذي قامت به مساء السبت الماضي قوات الامن على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين. فقد تعرض المقر الذي يقع بمنطقة العدلية (احدى ضواحي المنامة) في الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي لتخريب واسع، وكسرت ابواب بعض الغرف وسرقت بعض الملفات وتم العبث بوثائق اللجنة. كما تم تفتيش مكاتب اعضاء اللجنة الادارية وكسرت بعض محتوياتها. وتعرضت اجهزة الكومبيوتر للعبث والتفتيش وكذلك ابواب القاعة والغرف. جاء ذلك انتقاما من اللجنة ونشاط بعض اعضائها في مجال الحقوق العمالية. واعتبر هذا الاعتداء انذارا واضحا للجمعيات الاخرى التي تفكر في عدم الانصياع لاوامر جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون.

● وقد أجتمعت الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين يوم الثلاثاء الماضي (١٠ اغسطس) بمقر جمعية المهندسين البحرينية بالجفير وحضر الاجتماع ٨٤ عضوا، وكان اجتماعا ساخنا جدا وطويلا. وركز اعضاء الجمعية العمومية على إنقاذ مسيرة التنظيم العمالي من التصدع والانهيار نتيجة تدخلات الحكومة ووزارة العمل في مسيرة اعمال اللجنة العامة واللجان المشتركة. وفي ختام الاجتماع صدرت عن الاجتماع توصيات عديدة من بينها:

١ – تطوير التشريعات لتتناسب مع التشريعات العربية والدولية. ٢ – احترام مواثيق العمل العربية والدولية. ٣ – مشاركة اللجنة العامة في لجنة تعديلات قانون العمل. ٤ – رفع مذكرة الى وزارة العمل تطالب بعدة امور من بينها السماح بالعمل النقابي في البلاد. ٥ – تطوير مزايا التأمينات الاجتماعية. ٦ – فصل ممثلي العمال عن ممثلي ارباب العمل في اللجنان المشتركة. ٧ – استقلالية العمل العمالي في البلاد واعطاء الشخصية الاعتبارية لاعضاء التنظيم العمالي وتوفير الحماية القانونية لهم. ٨ – عقد اجتماع استثنائي للجمعية العمومية في الفترة القريبة القادمة لمناقشة مسيرة اللجنة العامة.

● وفي جنيف عبر حقوقيون دوليون عن دهشتهم لاستمرار ابعاد المواطنين البحرينيين بالرغم مما يشاع عن اجواء انفتاحية جديدة. ولاحظ هؤلاء تصاعد وتيرة الابعاد القسري خلال شهر يوليو الماضي بمعدلات اكبر مما مضى. وسجلت الارقام المتوفرة وجود ٣١ حالة إبعاد خلال الشهر الماضي فقط. فقد شمل الابعاد كلا من: السيد عقيل احمد محفوظ، طالب عياش سلطان، محمد رضا النشيط، معصومة عبد الله، زينب محمد رضا النشيط، زهرة محمد رضا النشيط، مهدي محمد رضا النشيط، مصطفى محمد رضا النشيط، مرتضى محمد رضا النشيط، حيد محمد رضا النشيط، فاطمة محمد رضا النشيط، السيد حسن محمد علي الموسوي، خليل عبد الرسول الحلواجي، فتحية محسن العلوي، محمد خليل الحلواجي، فاطمة خليل الحلواجي، مهدي خليل الحلواجي، حسن خليل الحلواجي، جعفر خليل الحلواجي، محمد جعفر الجمري، سميرة احمد، احمد محمد جعفر الجمري، محمد تقي محمد الجمري، حسين محمد جعفر الجمري، عادل مهدي الستراوي، وزوجته، واطفاله الاربعة: زينب ومهدي ومحمد علي وحسين. وعلم ان الاخير أبعد الى سوريا مع عائلته في ٥ أغسطس ١٩٩٩ بعد ستة ايام متواصلة من السجن في مكان ضيق وقذر. ويحمل هؤلاء المبعدون جميعا جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر.

● وفي جنيف ذكرت البحرين ضمن قوائم عديدة من البلدان الاشد انتهاكا لحقوق الانسان في العالم. ففي ٥ اغسطس عبر القاضي الفرنسي، لويس جوانيه، الخبير باللجنة الفرعية لحقوق الانسان عن أمله «باستمرار الاصلاحات وتطبيق التقرير (الذي صدر عن اللجنة الفرعية وشمل توصيات عديدة). وفي ٤ أغسطس استمعت اللجنة الفرعية لمداخلات من منظمات حقوقية حول الوضع في البحرين تحت البند «حماية حقوق الانسان وترويجها». كما تحدثت السيدة ايليني بترولا من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان حول اوضاع حقوق الانسان المتردية في عدد من البلدان من بينها الكونغو والجزائر وتركيا والمكسيك والبحرين، وتطرقت المداخلة الى ان هذه الانتهاكات حدثت بأشكال عديدة مثل انتهاك الحريات العامة والاعتقالات التعسفية والابعاد والاختفاء والتشريعات التي تحد من الحريات العامة. واستعمت اللجنة في عصر ذلك اليوم لمداخلات اضافية حول الانتهاكات في بلدان مثل فيتنام وكولومبيا وبيرو والعراق والبحرين.

١٦ أغسطس

● تصاعد القلق على حياة المجاهد الاستاذ حسن المشيمع بعد ان نقل من مركز التعذيب بالقلعة الى مكان مجهول. جاء ذلك في الوقت الذي تكثفت فيه الضغوط على الرموز السياسية المعتقلين لاجبارهم على التنازل عن حقوقهم الدستورية ومطالبهم السياسية. ويتعرض هؤلاء لمعاملة وحشية خصوصا في اوقات الزيارة العائلية، الامر الذي دفعهم للتعبير عن الانزعاج الشديد برفض الزيارات العائلية لمنع تمادي جهاز التعذيب في

يوميات البحرين في شهر أغسطس ١٩٩٩

ويعتبرون سجناء رأي لدى المنظمات الحقوقية الدولية. وفي جنيف تصاعدت الاصوات المطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين كمقدمة لحل سياسي شامل.

● وعلم ان هناك عشرات المعتقلين الذين أنهوا فترات حكمهم المحكومين بها ولم يفرج عنهم حتى الآن. وعرف من بين هؤلاء كل من: جابر الشعلة، فخري عبد الله، خليل اكبر، مجيد ميلاد، السيد احمد النعمة، رائد الخواجة، الحاج علي العكري،. حسن مطر، الدكتور عيسى مطر، محمد مطر، سعيد الشيخ، السيد جابر (من منطقة كرباباد)، عمار عبد العال، وعباس فريخ. وهناك اعداد كبيرة من الموقوفين بدون تهمة او محاكمة ومن بينهم: مهدي سهوان، عباس سهوان، الشيخ حمزة الحواج، الشيخ صادق الدرازي، رائد الخواجة، الشيخ حسين الصايم. وذكرت التقارير ان هناك الآن حوالي ٥٠٠ معتقل بسجن الحوض الجاف وكلهم سجناء سياسيون.

● وقد استمرت مظاهر الاحتجاج السياسي السلمي في مناطق عديدة من البلاد. ففي منطقة الدراز سمع انفجار اسطوانة غازية يوم الجمعة الماضية. بينما شوهدت شعارات كثيرة في مناطق اخرى مثل السنابس والديه والدراز. وشوهدت صور الشيخ الجمري في عدد من المناطق. وطالبت منظمات حقوقية دولية في جنيف حكومة البحرين بانهاء الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري. غبرا عذع المنظمات عن قلقها الشديد ازاء استمرار القمع الذي تمارسه السلطات بحق الشيخ الجمري.

● وفي جنيف ناشدت جهات حقوقية تعمل في اطار لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ضحايا التعذيب باعداد تقارير مفصلة عن التعذيب الذي تعرضوا له خلال فترات اعتقالهم. جاء ذلك بعد ان قالت حكومة البحرين قبل اسبوعين انها الغت تحفظها على المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب. وقالت هذه الجهات انه لا يمكن التاكد من التزام حكومة البحرين بتعهداتها امام الامم المتحدة الا بعد فحص الادلة المتاحة على وجود التعذيب، وان على ضحايا التعذيب تقديم تفصيلات مسهبة حول معاناتهم، مع ذكر اسماء المعذبين ووسائل التعذيب داخل الزنزانات.

● وذكرت تقارير اقتصادية ان شركة دايوا الشرق الاوسط سوف تصفي عملها في البحرين قريبا. وقال مسؤول بمكتب آرثر اندرسون (وهي شركة التصفية) ان الشركة سوف تقلص اعمالها في البحرين يحولونها الى فرع لدايوا اوروبا. وذكر خبراء اقتصاديون ان الاوضاع الاقتصادية في البحرين لا تسمح بالاستمرار في العمل كما كان وان هناك اعادة تقييم شاملة للوضع في هذه الجزيرة الخليجية.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم السبت الماضي خبرا مع صورة بعنوان: «أكاديمي كويتي يعتصم امام سفارة البحرين في لندن احتجاجا على انتهاكات حقوق الانسان». وجاء في الخبر ان الدكتور عمران حسن محمد، الباحث في معهد الكويت للابحاث العلمية رفع صور ضحايا التعذيب في البحرين امام مبنى السفارة وندد باستمرار الانتهاكات الوحشية لحقوق الانسان في هذا البلد الخليجي. كما التقى مع السفير البحريني وطالبه بتفسير لمنعه من دخول البحرين عندما توجه اليها الشهر الماضي.

● ونشرت صحيفة «العرب» التي تصدر في لندن في ١١ أغسطس ١٩٩٩ مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: «البحرين والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب». وجاء في المقال ان توقيع حكومة البحرين على الاتفاقية يمثل انجازا كبيرا يعود الفضل فيه الى المنظمات الحقوقية البحرينية والدولية والى إصرار شعب البحرين على على استعادة الديمقراطية وفضح انتهاكات حقوق الانسان».

١٧ أغسطس

● في عدوان مروع على احد المنازل بمنطقة الدراز اعتقل في الساعات الاولى من صباح اليوم الطفل السيد تقي السيد قاسم السيد محمد، ١٥ عاما. فقد قامت مفرزة من قوات القمع بالاعتداء على المنزل في الساعة الثانية من صباح اليوم وترويع ساكنيه، والعبث بمحتوياته ثم اعتقال الطفل المذكور. وقد سمع صياح الاطفال والنساء اللاتي تعرضن للاعتداء الوحشي. وتم تفتيش المنزل بشكل يعكس روحا انتقامية وحقدا على ابناء البحرين.

● وبسبب هذه الاعتداءات المتكررة على منازل الآمنين، يشعر ابناء البحرين بضرورة مقاومة جهاز التعذيب بالاحتجاجات السلمية والمقاومة المدنية. وشوهدت في اليومين الماضيين شعارات كثيرة في مناطق عديدة. ففي منطقة المالكية، جنوبي البلاد، امتلأت الحيطان الواقعة على الشارع الرئيس بالمنطقة بالشعارات الوطنية، وبعضها يتساءل عن مدى قدرة الامير على السيطرة على جهاز التعذيب الذي يعيث بمقدرات البلاد وشعبها. وشوهدت شعارات اخرى تحث المواطنين على الاستمرار في المقاومة المدنية.

● ومن جهة اخرى ناشدت المعارضة البحرينية ضحايا التعذيب في البحرين الاستعداد لرفع قضاياهم للجهات المختصة بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، خصوصا في ما يتعلق بمعاناتهم في غرف التعذيب التي يديرها البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. جاء ذلك بعد اعلان حكومة البحرين رفعها التحفظ عن المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب التي تسمح للجنة بالنظر في الشكاوى الفردية المقدمة لها من قبل ضحايا التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الآلاف من المواطنين تعرضوا في وقت او آخر الى تعذيب وحشي خلال اعتقالهم. وما يزال جهاز الامن يمارس التعذيب كسياسة ثابتة ضد اي معتقل. وقد استشهد عشرات المواطنين تحت التعذيب، وما يزال الكثيرون منهم يعانون من عاهات بسبب ذلك. وبرغم المطالبة الدولية بالتحقيق في ظروف استشهاد الشاب نوح خليل آل نوح العام الماضي، فان الحكومة تكرر ان التحقيق ما يزال جاريا. وكان السفير البريطاني قد طرح القضية عدة مرات في اجتماعاته مع وزير الداخلية. وتقول جهات مطلعة ان الحكومة تعمل بأسلوب دقيق لتزوير الادلة لمنع التوصل الى حقيقة قاطعة حول الشخص او الاشخاص الذين عذبوا الشهيد نوح حتى الموت. وقد نشرت المعارضة صور الشهيد التي تظهر فيها بوضوح آثار التعذيب على جميع أنحاء جسدة.

● ومن جهة اخرى عبر نشطاء حقوق الانسان عن استيائهم من استمرار الاعتقال التعسفي لاعداد كبيرة من المواطنين. ومن بين المعتقلين تعسفيا بمركز التعذيب في الحوض الجاف كل من: غالي عبد الامير علي احمد، ماهر مهدي سلمان، احمد جمعة الشاري، عبد الله احمد، ومنير مكي الشيخ. وقد قضى هؤلاء اكثر من ٢٨ شهرا بدون تهمة او محاكمة، وكان عمر بعضهم لا يتجاوز الخامسة عشرة عند الاعتقال. ويقضي السيد احمد السيد نعمة، وقته في سجن انفرادي في أسوأ سجن في البلاد وهو سجن التحقيقات القديم بالقلعة. وكان هذا الشاب قد اعتقل بعد اسبوع واحد فقط من الافراج عنه.ومن المواطنين المعتقلين بدون تهمة او محاكمة كل من: ابراهيم حسن جاسم (من البلاد القديم)، حميد عاشور (من دار كليب)، حسين أوال (من أبو قوة).

● وعلى صعيد آخر يسود المواطنين شعور بالغضب الشديد ازاء استمرار الحكومة في سياستها الرامية لتغيير التركيبة السكانية للبلاد وذلك باستقدام آلاف البدو السوريين وتوطينهم وتجنيسهم في البلاد. وعلم ان ثلاث مدارس خاصة بالسوريين سوف تفتتح هذا العام في كل من الزلاق وسافرة ومدينة حمد، حيث يقطن هؤلاء. وفي الوقت نفسه، سوف تبدأ الحكومة بتطبيق قرار سري بمنع البحرينيين المحرومين من الجنسية من دخول المدارس الحكومية ابتداء من العام الدراسي الذي يبدأ الشهر المقبل. وهناك اكثر من عشرة آلاف بحريني محرومين من الجنسية.

١٩ أغسطس

● في قضية هي الاولى من نوعها تأكد ارتكاب عناصر من جهاز الامن الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون جريمة اغتصاب امرأة بحرينية متزوجة. وذكرت

تأملات في وضع مضطرب

سمعت مؤخرا عن استحواذ رئيس الوزراء على مساحة من الارض كبيرة جدا تشمل جانبا من البحر أيضا. وحسب ما سمعت فانها تعادل مساحة المنامة او تزيد عن ذلك وانها تمتد مسافة داخل المياه الاقليمية وتمتد من الفرضة القديمة بالمنامة حتى فندق الميريديان عرضا. قلت في نفسي: اذا قرر رئيس الوزراء أمرا فمن يستطيع الاعتراض عليه او الوقوف بوجهه او حتى مساءلته؟ في بلد يحكمها شخص واحد تصبح الامور محكومة بارادته وسياساته. وما أشد جشع البعض. فرئيس الوزراء يملك نصف المنامة من العقارات والاراضي والفنادق ويضايق المواطنين في ارزاقهم في كل شيء. وحسب ما هو شائع بين الناس فانه ما ان يجد مشروعا تجاريا ناجحا حتى يبادر لاقامة مشروع مثله او استحوذ عليه. ما أشد طمع الانسان، وما أطول أمله، انه ليجمع المال حتى ليظن انه خالد في هذه الدنيا. ألا يرى هذا الانسان كيف انتهى من كان قبله من الملوك؟ وكيف آل امرهم الى الفناء؟

شعرت وأنا أقرأ هذا الخبر بانعدام الطبقة المثقفة في بلدنا. فلقد ترك النضال ومشقاته لاطفال المدارس وبعض علماء الدين، بينما تنحى المثقفون جانبا او وقفوا بجانب النظام القمعي. وتذكرت كتابا فرنسيا مهما بعنوان: «خيانة المثقفين»، وتمنيت ان لا يتحقق ذلك في بلادنا. فنحن لا نريد لمثقفينا ان يخونوا شعبهم بالوقوف الكامل في جانب رموز القمع والاستبداد في بلدنا. ولكنني في الوقت نفسه لا أستطيع توجيه اللوم الكبير لاحد طالما استمرت سياسات الترغيب والتهديد هي التي تحكم سياسات الحكومة تجاه المواطنين. انه مشروع افسادي يهدف لتاميم الثقافة والفكر والانتماء، واذا فسد المثقفون فسدت الامة. فهم الذين يعبرون عن ضمير الامة ويوجهونها على طريق النضال والكفاح. بالامس كنا نلوم مثقفي بلدان اخرى مالوا في مواقفهم وسياساتهم الى جانب النظام، ولكننا اليوم نجد صورة مطابقة لذلك في بعض القطاعات المثقفة في بلدنا الصغير. فها هو الاديب الفلاني يكتب شعرا يمدح رمز النظام القمعي، وها هو صحافي كان محسوبا على التيار الوطني يصبح اليوم ملكيا اكثر من الملك. وها هو مفكر يقضي وقته في كتابة ما يبرر للنظام قمعه وارهابه. فاين الموقف الحر الذي يؤكد على الايجابيات ويواجه سلبيات النظام؟

عندما صعد الامير الى كرسي الحكم بعد وفاة والده شعر بعض المثقفين ان عهدا جديدا ربما بدا في البلاد وانه ربما اصبح بمقدورهم ان يتجاوزوا قليلا الخطوط الحمراء التي كان رئيس الوزراء قد رسمها، فراحوا يكتبون حول قضايا لم يتم تداولها من قبل لانها كانت تعتبر من المحظورات. وبالغ بعضهم في الكتابة حتى أشعر القراء ان البحرين على باب ديمقراطية كبرى ليس لها مثيل. ولكن سرعان ما تبخر كل ذلك وتراجع المثقفون عن مواقفهم، وعاد الضحافيون للكتابة في القضايا المالوفة التي لا تمس جوهر النظام وسياساته الداخلية والخارجية. وفجاة غاب الحديث عن الدستور والمجلس الوطني المنتخب، واستبدل كل ذلك باطراء تقارير فيصل عبد القادر التي تجعل البحرين في مقدمة دول العالم المهتمة بالتنمية البشرية، الامر الذي يعتبر تعديا على الحقيقة والارقام. اننا نعيش وضعا شاذا يتغير فيه كل شيء حتى لون الماء. فهل بامكاننا ان نخلق جيلا نضاليا جديدا يتجاوز عقد الانظمة المستبدة ويتعاطى مع القضايا المهمة بحرية بعيدا عن روح التحدي والمواجهة؟

يوميات البحرين في شهر أغسطس ١٩٩٩

أحضرت الى مركز التعذيب بالقلعة في وقت سابق وطلب من زوجها في حضورها التوقيع على اعترافات مزورة، ولما رفض ذلك أخذت زوجته الى غرفة مجاورة واغتصبت بالقوة. وسمع صراخها وهي تستغيث بدون جدوى. وأخبرت المرأة محامي زوجها مؤخرا بالجريمة التي ارتكبت بحقها، ولكن اتفق الجميع على ابقاء الامر سرا في الوقت الحاضر. وهناك سعي حثيث لتوثيق كافة جوانب الجريمة وتحديد موظفي جهاز التعذيب الذين ارتكبوا الجريمة بشكل محدد. ويعتقد انهم من ذوي المراتب العالية في جهاز التعذيب. ولدى سماع خبر هذه الجريمة علق سياسيون بحرينيون بالقول ان الكشف عن هذه الجريمة ستكون له أبعاده الخطيرة في مجتمع محافظ، وسوف يعمق بشكل قوي الفجوة بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة التي تعتبر مسؤولة عن تصرفات جهاز التعذيب. وقال هؤلاء ان التطبيع بين الطرفين ستكون شبه مستحيلة اذا لم يتم معاقبة مرتكبي هذه الجريمة البشعة.

● وجاء الكشف عن الجريمة في الوقت الذي تواصلت فيه الانتقادات الدولية للسجل الاسود لحقوق الانسان في البحرين. ففي جنيف استمع ممثلو دول العالم والمنظمات غير الحكومية مساء امس الى مداخلة مهمة القاها الدكتور تشارلز جريف باسم منظمة الحوار بين الاديان Interfaith حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وتعرض الدكتور جريف في مداخلته التي حظيت باعجاب الحاضرين لظاهرة غياب العدالة عن القضاء البحريني. وتطرق كذلك الى التعذيب الذي تعرض له الشيخ الجمري في السجن والاقامة الجبرية المفروضة عليه.

● واستمرت في الوقت نفسه الاتصالات الدولية بشأن الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري منذ «الافراج» عنه الشهر الماضي. وقالت المصادر ان استمرار فرض الاقامة الجبرية تكشفت في الايام الاخيرة بعد رفض الشيخ الجمري زيارة مجلس رئيس الوزراء برغم الاتصالات التي قام بها عادل فليفل لاجباره على ذلك وتهديد ابنائه بالاعتقال والتعذيب اذا لم يضغطوا على والدهم للقيام بالزيارة. ولا يستبعد ان يصدر رئيس الوزراء اوامر جديدة بتكثيف الضغوط على الشيخ الجمري واعتقال ابنائه انتقاما منهم لعدم حدوث الزيارة حتى الآن. وقد اطلع الحقوقيون الدوليون على سوء معاملة الشيخ الجمري منذ رجوعه الى منزله قبل ستة اسابيع. وهناك مطالبة دولية لحكومة البحرين بالسماح باجراء عملية للشيخ في احد المستشفيات لاصلاح العطب في اذنه اليسرى. وتؤكد الانباء ان الشيخ يعاني آلاما شديدة ويشعر بضعف عام في انحاء جسده في إثر المعاناة القاسية التي مر بها. وقال طبيب خاص فحصه مؤخرا انه لا يستبعد ان من بين اسباب اخراجه من السجن ووضعه في الاقامة الجبرية التخلص من تبعات وفاته في غرف التعذيب بعد تدهور صحته بشكل متواصل.

٢٠ أغسطس

● تواصلت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية وشملت عددا من الاطفال. ففي ١٧ أغسطس اعتقل الشاب توفيق علي حسن سعف، ٢٥، من منطقة الديه، وتعرض لتعذيب وحشي على مدى ساعات متواصلة، ثم افرج عنه مساء ذلك اليوم. ولكنه اعتقل مرة اخرى يوم امس ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. ويخشى عليه من التعذيب الوحشي على ايدي جلادي النظام. وفي ١٥ أغسطس اعتقل من منطقة الديه الشاب فاضل عبد الرسول الاعضب، ١٨، واخوه الطفل سلمان، ١٥. وجاء اعتقالهما خلال عدوان همجي قام به عناصر من جهاز التعذيب على منزلهما. وخلال العدوان حدث تخريب واسع للمنزل وروع اهله. ووفي ١١ أغسطس اعتقل من منطقة النويدرات ستة اشخاص وهم: فيصل البربوري، ٢٢، علي قمبر، ٢٢، ميثم البربوري، ١٧، واخوه عادل، ١٦، حسين عبد علي مرهون، ١٨، وعباس الشيخ جاسم قمبر، ٢٢. وجاءت هذه الاعتقالات في اعتداءات وحشية على منازلهم في الساعات الاولى من الصباح. ونجم عن العدوان تخريب واسع لمحتويات المنازل وترويع للآمنين من النساء والاطفال. وقد مضى حتى الآن اكثر من اسبوع على هذا الاعتقال ولم يعرف شيء عن المعتقلين. وعندما ذهب ذووهم للاستفسار عنهم من جهاز التعذيب اخبروا بان الاعتقال سوف يطول. ويخشى على هؤلاء المظلومين من التعذيب خصوصا الاطفال منهم.

● وقد جاءت هذه الاعتقالات في الوقت الذي أعلنت حكومة البحرين انها نجحت في تضليل الجهات الدولية في جنيف، وانها حصلت على «اشادات» من هذه الجهات. ولكن احد خبراء حقوق الانسان في جنيف اكد ان اللجنة الفرعية تراقب عن كثب ما تفعله حكومة البحرين وانها تشعر بان ضغوطها على الحكومة هي التي أدت الى ارغامها على اطلاق سراح بعض المعتقلين. وأشار هذا الخبير الى «ان الهدف من تلك الضغوط هو وضع حد للانتهاكات خصوصا الاعتقال التعسفي والتعذيب، فاذا تحقق شيء من ذلك فهذا يعني ان الحكومة أرغمت على التنازل».. وتمنى على المواطنين البحرينيين ان يعوا حقيقة مهمة وهي ان عليهم ان يقوموا بتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب من الآن فصاعدا بعد ان أعلنت الحكومة رفع تحفظها عن المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب. فمن حق اي مواطن بحريني الآن ان يتقدم بشكوى ضد المعذبين اذا حدث له شيء من ذلك. وقد اهابت المعارضة بكل المعتقلين توثيق معاناتهم وتقديمها الى الجهات المختصة في جنيف. وأشار احد الحقوقيين الى ان الحملة الدولية التي قامت بها منظمة العفو الدولية مؤخرا بعنوان «مناشدات عالمية» قد أرغمت الحكومة على اطلاق سراح المواطن محمد علي محمد العكري. وظهر على النشرة التي وزعتها المنظمة في كل انحاء العالم، صورة هذا الشاب تحت عنوان: «البحرين: اعتقال بدون تهمة او محاكمة»، وحث ذوي الضمائر الحية على الكتابة الى الامير لمناشدته اطلاق سراح هذا الشاب.

٢٣ أغسطس

● ناشد حقوقيون دوليون حكومة البحرين رفع الحصار فورا عن منطقة بني جمرة التي تعرضت لحالة قمع متواصلة منذ ستة اسابيع. وقالت منظمة «حوار الاديان» في مداخلتها امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في جنيف: «اننا قلقون من الحصار المفروض بشكل كامل على قرية بني جمرة وعدد من المساجد في البلاد. ان الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري منذ اطلاق سراحه في ٨ يوليو والعقاب الجماعي لمواطني بني جمرة الذي تلى ذلك اعمال مستنكرة». ورأت ان هذه الاعمال لا تتناسب مع الخطوات التي اتخذها الامير بعد توليه الحكم. وعلم ان المنطقة ما تزال تخضع لحصار شديد بالرغم من ازالة بعض الحواجز ونقاط التفتيش من بعض مداخلها. ولكن المنطقة القريبة من مقبرة القرية ومنزل الشيخ الجمري لا تزال محاصرة، حيث يتواجد عدد كبير من عناصر الامن والشرطة ونقاط تفتيش عديدة. ولا يستطيع المواطنون التحرك بسهولة فيها. كما لا يستطيع المواطنون زيارة الشيخ الجمري الذي يخضع للاقامة الجبرية منذ ستة اسابيع.

● وعلى صعيد آخر عبرت المعارضة عن استنكارها الشديد لما يقوم به جهاز التعذيب هذه الايام من محاولات يائسة لخلق الفتنة في المجتمع والتشويش على الحقائق. فقد أصدرت وزارة الداخلية بيانا بدون توقيع يدعو المواطنين لتكسير مصابيح الشوارع والقيام باعمال عبثية. واكدت المعارضة رفضها القاطع لمثل تلك الاعمال، وقالت ان المواطنين الاحرار مستمرون في مطالبهم العادلة باساليبهم المتحضرة وليس باساليب العبث والتخريب التي اصبحت طابعا مميزا لممارسات جهاز التعذيب. وادانت المعارضة الجرائم التي قام بها عناصرمن جهاز الامن الاسبوع الماضي وكان من بينها حرق سيارات بعض المواطنين في جدحفص والسنابس، وحرق ثلاثة مساجد من بينها مسجد الحربة بمنطقة إسكان جدحفص ومسجد بالسنابس. وقالت ان شعب البحرين اصبح أكثر وعيا من ان ينخدع بهذه الاساليب التي تعبر عن إفلاس سياسي وفشل أمني يتمثل بفشل السياسات الحكومية في فرض التطبيع بين شعب البحرين والحكومة القمعية.

● وشوهدت من جهة اخرى شعارات وطنية بمنطقة القلعة القريبة من منطقة كرباباد. ومن بين هذه الشعارات: «صمود الشعب سيرغم النظام على الاصلاح»، الشهداء روح الوطن الخالدة»، الي متى هذا الحصار يا آل خليفة»، «نطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري». وقد اعتقل من هذه المنطقة الصغيرة قبل ثلاثة ايام ثلاثة مواطنين هم: السيد محمد السيد السيد أمين السيد محمد، ١٨ (شقيق الشهيد السيد علي أمين محمد الذي مزق السفاحون جسده وقتلوه خلال ثماني ساعات من اعتقاله في ١٩٩٦)، جعفر احمد عبد الله سلمان، ١٧، حسن أحمد عبد الله سلمان، ١٨.

● وعلم كذلك ان المواطن خليل عبد الله الشيخ ماجد، ٣٠، من منطقة ابوصيبع معتقل منذ اكثر من عامين بدون تهمة او محاكمة، وان عائلته منعت من زيارته منذ اعتقاله.. وعندما سمح لامه بأول زيارة له هذا الشهر صعقت لهول التعذيب الذي ما تزال آثاره واضحة على جميع أنحاء جسده. وعلم أيضا ان الملا عباس الستري، ٥٠، المعتقل منذ ثلاثة اعوام والمحكوم بالسجن ١٥ عاما قد أجريت له عملية في الايام الماضية بعد اصابته بمرض في الاثني عشر. وقد رفضت سلطات التعذيب السماح بعلاجه حتى أشرف على الموت. وكان قد فقد احدى عينيه في السجن وأصبحت الاخرى في حالة تدهور متواصل. ووعدوه بعملية لاصلاح العطب البصري ولكن وفاة الامير السابق اتخذت ذريعة لتأجيل ذلك حتى الآن. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل لانقاذ بصر هذا المواطن المظلوم.

٢٤ أغسطس

● قالت المنظمة الدولية ضد التعذيب OMCT ان ما يتعرض له الشيخ الجمري تحت الاقامة الجبرية «الطبيعة الكاركاتورية للنظام القضائي في البحرين». جاء ذلك في المداخلة التي قدمتها المنظمة امام الدورة الحادية والخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المنعقدة في جنيف. وجاء في المداخلة المهمة ما يلي: «امام الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان»، قالت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب انه منذ ديسمبر ١٩٩٤، وهو الشهر الذي بدأت فيه المظاهرات من اجل اعادة الديمقراطية في البحرين اعتقل آلاف المواطنين طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ز وتنصل المادة الاولى من هذا القانون على الاعتقال الاداري بدون تهمة او محاكمة لمدة ثلاث سنوات. ومن بين الآلاف الذين اعتقلوا منذ ذلك الوقت لم يقدم الا عدد قليل منهم الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة. وأثارت اجراءات هذه المحاكمات قلقا بالغا ازاء احترام الحقوق الاجرائية لهؤلاء الناس. وقد أدين، طبقا لذلك، الشيخ عبد الامير الجمري ،القاضي وعضو البرلمان المنحل، في ٧ يوليو ١٩٩٩ وحكم بالسجن عشرة اعوام وغرامة قدرها ١٥ مليون دولار بتهمة التخابر لدولة اجنبية والاثارة للتخريب. وعقدت هذه المحكمة بعد اكثر من ثلاث سنوات بعد اعتقال الشيخ الجمري، في ظروف تحيطها الشكوك القصوى. وعلاوة على ذلك انتهت المحاكمة بمساومة حقيقية: فقد اعطي الشيخ الخيار التالي: البقاء في عزلة (في السجن) طوال حياته او الافراج عنه بعد قراءة رسالة اعدتها وزارة الداخلية لطلب العفو من العائلة الحاكمة. وبعد ان قبل الشيخ الجمري بالخيار الثاني اطلق سراحه في ٨ يوليو ١٩٩٩، ويعيش الآن تحت الاقامة الجبرية. ان هذه القضية، سيادة الرئيس، توضح الطبية الكاريكاتيرية لنظام القضاء في البحرين».

● كما أصدرت المنظمة بيانا خاصا حول الشيخ الجمري وزعته في جنيف وطالبت فيه بالكتابة الى السلطات البحرينية باتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة الشيخ الجمري النفسية والجسدية والسماح له بالحركة والعناية الطبية والدخول الى المستشفى، تقصي الحقائق في حالات الاعتقال التعسفي والمحاكمة الجائرة والتعذيب لكي يمكن تقديم المسؤولين عن ذلك الى المحاكمة، تعويض الشيخ الجمري عما لحق به، ضمان حرية الشيخ عبد الامير الجمري في الحركة والتعبير، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية، خصوصا التي تنص عليها معاهدة التعذيب التي صادقت عليها حكومة البحرين مؤخرا.

● وتجدر الاشارة الى ان منطقة بني جمرة ما تزال محاصرة خصوصا المنطقة القريبة من منزل الشيخ الجمري. ولا يستطيع المواطنون دخولها الا بعد التفتيش والتأكد من الهوية. وفي ساعات معينة يوميا يمنع دخول اي مواطن اليها. كما ان الشيخ الجمري ممنوع من الحركة وتحاصر منزله سيارات الشرطة والمباحث. وطالبت منظمات دولية في جنيف برفع الحصار عن المنطقة التي يعاني مواطنوها كثيرا. ويقول المواطنون ان هذا الحصار أشد قسوة من الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة.

تعسا للأشقياء ومعذبي الآدميين

عجبت لهؤلاء البشر، كيف ينعمون عندما يشقى الآخرون، ويرتاحون حين يتعب غيرهم. وعجبت من هذا الحاكم الذي لا ينام الا على صراخ المعذبين وآهات الثكالي. وعجبت كذلك من ضمير لا تهزه مآسي المظلومين في اوال. سرحت بنظري في الارض فاذا بالجنود المقنعين يملأون البلاد ويهينون العباد، فقلت في نفسي: من أين جاء هؤلاء؟ واسترقت السمع الى احاديث المواطنين فلم أسمع منهم سوى التململ والتأوه، فكل يبحث عما يواسي حاله، ويريد سماع نبأ يطيب حياته. جلاوزة مدججون بالسلاح وكأنهم في حرب مع عدو شرس، أعينهم يتطاير منها الشرر، وقلوبهم انسلخت عن انسانيتها، فصاروا كالأدوات يستعملون لقتل الابرياء من ابناء هذه الارض. وبينما أنا أطوف باحدى الحارات اذا بي أرى ما لم أسمع عنه في حياتي. فلقد رأيت بعيني امرأة تطبخ لأولادها في علبة معدنية بدلا من القدر. وحين سألتها عن حالها قالت: ما حال أم بأربعة اطفال وعائلها في السجن منذ اربع سنوات؟ سألتها: ما جرمه؟ فقالت: انه انسان. في بلد يعاقب فيها المرء حين يتمسك بانسانيته بالسجن والتعذيب والتشريد لهو بلد مظلوم. وان نظاما يعاقب المواطنين على الهوية ويسعى لتغيير تركيبة البلاد لهو معاد للقيم والاخلاق. قال بعض من التقيتهم في الحارات: ان اخي يعيش في المنافي منذ عشرين عاما، وقال آخر: لم أسمع شيئا عن خالي ولم أره منذ أعوام. وقالت ثالثة: لطالما اشتقت لسماع صوت أختي التي أبعدت مع زوجها منذ عشرة اعوام.

حين تكبر المأساة يقل الحديث وتنعدم كلمات التعبير. فالكل مشغول بنفسه، والهم يطغى على الجميع، فلا هم سوى هم البقاء والنجاة بالنفس. أهكذا تبنى الامم وتصنع المجتمعات؟ عندما يكون الطفل عاجزا عن معرفة ما يجري حوله، ولا يعرف سوى ان قوات الشغب تهدد امنه واستقراره، وتحرمه من النوم الهانيء مع اخوته، فان الوضع يكون خارج ما هو مقبول، وتصبح الانسانية مهددة في وجودها. وما عليك الا ان تتلصص على ما يجري في المطار لترى بعينيك ما يحدث لأبناء الوطن العائدين الى بلادهم، لترى كيف يحرم المواطن من حقه في وطنه ويعامل كمجرم بين أهله. لم يعد هناك ما يحجب الطفل عن معرفة الحقيقية بعد ان طغت تلك الحقيقة على البلاد، وكيف يمكن منع ذلك الطفل من الانخراط في طريق العنف والتدمير لينتقم من الظلمة والقتلة والسفاحين؟ لقد كان بعض المناضلين اطفالا ولكنهم اليوم ترعرعوا وأصبح كل منهم قائدا ميدانيا. وبعون الله سيصبح هؤلاء رموز التحرر في بلد محروم من نسيم الحرية. وسوف يفشل هذا الطفل بعزمه وعزيمته خطة الظالمين الذين يحكمون بلادنا بالحديد والنار. رأيت على باب مدرسة يوما اطفالا يتقدمون نحو البوابة، والجلاوزة يمنعونهم من الدخول، ويطالبونهم بموافقة من وزارة الداخلية على الاستمرار في الدراسة. ورأيت أطفالا آخرين ليسوا من سحنة اهل البحرين يتوافدون على المدارس وهم في أحسن الثياب والحال. سألت عنهم، فقيل لي هؤلاء ابناء السوريين الذين استقدمهم النظام لحمايته.

ما أتعس الظروف التي تضطرك للنضال من اجل اثبات انسانيتك وحقك في ارض آبائك واجدادك. وما أصعب العيش حين تمسي وتصبح غير آمن او مستقر في وطنك. وما هو أشد من ذلك ان يدعي النظام انه ولي حياتك وصاحب الفضل عليك في كل شيء. فهو الذي يحييك ويميتك، وهو الذي يمن عليك بالحرية او يسلبها منك، فكل ما بك من خير فهو «مكرمة سامية» وكل ما لا يعجب النظام فهو «جريمة» و «تآمر». عجبا من هؤلاء البشر الذين لا يسعدون الا بشقاء الآخرين، ولا يهدأون الا بصراخ المعذبين، ولا يفرحون الا بحزن المظلومين.

في عالم يسوده الاستبداد ومنطق القوة وتنتشر فيه روح الخنوع والخضوع، يعيش المناضل غربة في وطنه، خصوصا عندما ينجح الفساد في نشر قيم الفساد والافساد. لكن شعب أوال من نوع آخر. فهؤلاء بشر امتحن الله قلوبهم للتقوى فآمنوا به وصدقوه ورفضوا الانحناء لغيره وأعلنوا موقفا مبدئيا وثابتا يهدف لاقامة نظام يحترم الانسان ويسمح له بحرية الاختيار والمشاركة. ولقد صنعت السجون أجيالا تعتمل في نفوسها مشاعر الحقد ضد الظالمين والتمرد على قيم الجاهلية والقبلية والعصبية، وهذه الاجيال هي التي تؤسس لمستقبل أكثر نقاء وحرية وكرامة. فأطفال الانتفاضة اليوم يكبرون بروح النضال والكفاح، ويتمردون على القيود والسلاسل، ويستعلون على المرتزقة، ويتحدون الموت رغبة منهم في الحياة الكريمة. ان طفلا واحدا من ابناء البحرين يعادل النظام ورموزه في ميزان العدالة والانسانية. وان أشباه الرجال الذين يتلذذون بتعذيب الابرياء وقتل الاطفال والاعتداء على الحرمات لن يستطيعوا بناء مجد لهذه البلاد لانهم أضعف من ذلك وأقل شوكة وارادة. سلام على المعذبين في سجون الظالمين في القلعة وجو والخميس والبديع والعدلية والحوض الجاف وغيرها، وسلام على الصامدين على الدرب برغم القمع المتواصل، وسلام على الاحرار في كل حارة وقرية، وليهنأوا جميعا بأوسمة النضال والجهاد والكرامة، وان غدا لناظره قريب.

صمود حتى النصر

ألا أيها الشامخُ الصامد ... ترنّم لك المجدُ يا ناشدُ
سخرتَ بأصناف ظلم العتوب ... وأنت على ظلمهم شاهد
وأنت بيوم الوغى لا تلين ... ولن ينثني السيف والناجد
فلم تخش يوما جيوشَ العدى ... وهيهات يُرهبك الفاسد
عرفت طريق العلى في النضال ... فطوبى لعزمك يا قائد
ويمّمت وجهك نحو الخلود ... فأنت بدنياهم زاهد
وقفت مع الشعب يوم النزال ... فنعم المجاهد والرائد
ضميرك ينبض بالمكرمات ... فيصحو من غيثها الراقد
فلا نامت اليوم عين الطغاة ... ولا عاش في أرضنا حاسد
سيندحر الظلم والمجرمون ... وهل يفلح الماكر الحاقد
تقدم على منهج الثائرين ... فدرب نضالكم واحد
وإياك ان تلتفت للوراء ... فأنت لنيل العلى قاصد
وللم جراحك مستيقظا ... أمامك مستقبلٌ واعد
هو الشعب يبقى برغم العتوب ... وعن أرضه يرحل الجاحد
وكل عميل سيلقى الهوان ... ومرتزقٌ من هنا شارد
دماء الضحايا تناجي الثرى ... يذوب على دربها الجامد
فكوكبة خضبتها الدماء ... وفوج بأشلائه صاعد
كرامٌ همُ كلهم ثابتٌ ... على عهده عابدٌ ساجد
أباةٌ مدى الدهر لا ينحنون ... لطاغيةٍ فالإبا ماجد
أعاهد شعبي وأرضَ أوال ... بأني الى تربتي عائد

٢٤ عاما على تعليق الدستور وحل البرلمان - التتمة من ص ١

فصاعدا سوف يتم، بعون الله، توثيق قضايا التعذيب في البحرين وسوف تتم ملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب عبر القضاء الدولي.

اننا نرى ان امام حكومة البحرين فرصا كثيرة لحماية نفسها وحماية سمعة العائلة الحاكمة واضفاء مصداقية لحكم الامير الجديد. وحتى الآن هناك تلكؤ واضح في القيام باي اصلاح سياسي ملموس. فبالرغم من مضي ستة شهور تقريبا على وفاة الامير السابق ليس هناك اي مؤشر على وجود رغبة حقيقية في الاصلاح السياسي. وقد حصرت الحكومة جهودها في بعض الاجراءات الشكلية لمنع صدور قرارات دولية تدين انتهاكاتها لحقوق الانسان، معتقدة ان ذلك يكفي لوضع حد للاحتجاجات الدولية ضد الممارسات القمعية. ولكن الجهات الدولية تطالب حكومة البحرين بالتصديق على بقية المواثيق الدولية حول الحقوق السياسية والمدنية، في الوقت الذي يحظى فيه شعب البحرين بدعم دولي واسع في ما يتعلق بمطالبه الدستورية والديمقراطية. وامام الامير واحد من طريقين: فاما ارضاء عمه رئيس الوزراء وذلك باقرار سياسات الاستبداد والغياب الكامل لاي وجه ديمقراطي في البلاد، وتسخير امكانات الدولة لمواجهة الاتهامات الموجهة للنظام، او الانحناء امام العاصفة واتخاذ قرار شجاع باعادة العمل بالدستور واطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وجميع القرارات القمعية التي صدرت في غياب المجلس الوطني المنحل. والخيار الثاني هو الطريق الى الاستقرار والامن في البلاد. وبإمكان امير البحرين القيام بذلك اذا كانت لديه شجاعة كافية بالاضافة للقناعة التي لم يتاكد وجودها لديه بان شعب البحرين سوف يفتخر بحكومته لو احترمت حقوقه وتراجعت عن سياسات قمعه واهانته، وسوف تكون هذه الحكومة في موقع قوي عندما تتعاطى مع الهموم الاقليمية والدولية، على خلاف الوضع القائم الذي أصبحت فيه سمعة الحكومة هابطة بدرجة غير معقولة. وما لهثها وراء تصريح هنا وآخر هناك الا بسبب شعورها بانعدام شرعيتها وحاجتها المستمرة الى شهادات براءة وحسن سلوك من الآخرين. بينما يشعر الشعب ومعه ممثلوه في الداخل والخارج بانهم اصحاب حق يحظون بدعم الاحرار في كل مكان. لقد مرت الذكرى الرابعة والعشرون لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، وانها لمناسبة تعيش في وجدان كل مواطن، وبإمكان الامير اتخاذ قرار تاريخي باصلاح ما افسده رئيس الوزراء. وعندها سوف يكون احد المصلحين في هذه المنطقة.